

# "منهجية "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا"

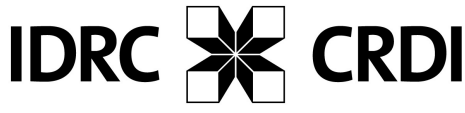
مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا"

www.aca2k.org

أبريل 2008 (نسخة 1.0)

تم تطوير دليل المنهجية بالتعاون ما بين أعضاء مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا"، بدعم من المركز الكندي لأبحاث التنمية الدولية، ومؤسسة شتلويرث الجنوب أفريقية ومركز لينك بجامعة ويتواترساند في جنوب إفريقيا.

تم تنفيذ هذا العمل بمعونة قدمت في شكل منحة من مركز أبحاث التنمية الدولية، بأوتاوا، كندا.



Canada



تم ترخيص هذا العمل بموجب التراخيص الإبداعية العامة والمنسوبة إليها من أقرانها، ورخصة جنوب إفريقيا 2.5. للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/2.5/za/> أو أبعث رسالة إلى:

Creative Commons, 171 Second Street, Suite 300, San Francisco, California 94105, USA.

## مجموعة التراخيص العامة

هذه الصفحة متاحة باللغات التالية:

[English \(US\)](#) [English \(GB\)](#) [English \(CA\)](#) [English Ελληνικά](#) [Deutsch](#) [Dansk](#) [Català](#) [български](#) [Afrikaans](#)  
[Castellano \(PE\)](#) [Castellano \(MX\)](#) [Spanish \(CO\)](#) [Español \(CL\)](#) [Castellano \(AR\)](#) [Castellano](#) [Esperanto](#)  
[Macedonian](#) [Italiano](#) [Magyar](#) [hrvatski](#) [עברית](#) [Galego](#) [français \(CA\)](#) [français](#) [Suomeksi](#) [Euskara](#)  
[Sotho srpski \(latinica\)](#) [српски](#) [slovenski jezik](#) [Português](#) [polski](#) [Sesotho sa Leboa](#) [Nederlands](#) [Melayu](#)  
[isiZulu](#) [svenska](#)



صك رخصة تابعة للتراخيص العامة



الرخصة المماثلة المنسوبة لجنوب إفريقيا 2.5



لكم الحرية في:

التبادل - في تصوير وتوزيع ونقل المصنف



إعادة المزج - لتكييف العمل



وفقاً للشروط التالية:

- **إسناد المصنف لمنشئه:** يتعين عليك أن تعزو المصنف لمنشئه بالطريقة الموضحة من المؤلف أو المرخص (ولكن لا يتم ذلك بطريقة تفترض تصديقهم على مصنفكم أو استعمالكم له).
- **تبادل النظراء:** إذا قمت بتغيير وتحويل أو تطوير هذا المصنف، يجوز لك توزيع المصنف الناتج فقط بموجب نفس الرخصة أو رخصة مماثلة لهذا المصنف.
- لغرض أي إعادة استعمال أو توزيع للمصنف، يتعين عليك أن توضح للآخرين شروط رخصة هذا المصنف. وأفضل طريقة لفعل ذلك موضحة في هذا الموقع الإلكتروني.
- يمكن التنازل عن أي من هذه الشروط المذكورة أعلاه إذا حصلت على إذن من حامل حق المؤلف.
- لا يعيق أي شيء في هذه الرخصة أو يقيد من الحقوق الأخلاقية للمؤلف.

تنازل عن الحقوق

إن الصك العام لا يعد رخصة. فهو يعتبر ببساطة مرجعاً موجزاً لفهم الرمز القانوني (الرخصة الكاملة) - فهو تعبير للقراءة الإنسانية لبعض عناصره الأساسية. يتعين أن نفكر في ذلك بمثابة رابطة سلسلة للمستخدم لتوضيح الرمز القانوني المقصود. ليس لهذا الصك قيمة قانونية في نفسه ولا تظهر محتوياته في الرخصة الحقيقية.

إن مجموعة التراخيص العامة ليست شركة محاماة ولا تقدم خدمات قانونية. إن التوزيع والعرض لهذا الصك العام أو الارتباط به لا يخلق في حد ذاته علاقة ما بين المحامي وموكله.

إن معاملتك العادلة والحقوق الأخرى لا تتأثر بأي طريقة بما ذكر أعلاه.

هذا ملخص قابل للقراءة للرمز القانوني (الرخصة الكاملة).

نرجو أن تتعلم كيفية توزيع عملك باستعمال هذه الرخصة

## فهرس المحتويات

4	تقديم
5	1. استعراض عام
5	1.1 إتاحة المعرفة في إفريقيا
6	1.2 مقدمة لمشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا"
7	1.3 الإطار المفاهيمي
8	1.4 الرؤية والرسالة والأهداف
9	1.5 أسئلة وفرضيات البحث
10	1.6 عناصر البحث
13	2. عناصر البحث
13	2.1 عنصر البحث النظري
13	2.1.1 التشريعات واللوائح
14	2.1.1.1 الأسئلة الأساسية
15	2.1.1.2 الالتزامات الدولية
16	2.1.1.3 أوجه المرونة في حق المؤلف
20	2.1.1.4 الحوافز الخاصة بالتراخيص العامة
21	2.1.1.5 قضايا متنوعة
21	2.1.1.6 القوانين الأخرى خارج نطاق حق المؤلف
22	2.1.2 القرارات القضائية والإدارية
22	2.2 عنصر البحث الكيفي
23	2.2.1 المصادر الثانوية
24	2.2.2 مقابلات تقييم الأثر
24	2.2.2.1 اختيار المبحوثين
27	2.2.2.2 القضايا اللوجستية والجهرية
29	2.2.2.3 الاعتبارات الأخلاقية
31	2.3 التحليل وإعداد التقرير
32	2.4 عنصر المراجعة المقارنة
32	3. عنصر النشر وحوار السياسات
33	3.1 حقوق التعليم وإتاحة المعرفة في إفريقيا والتأثير
33	3.1.1 التأثير الدولي
33	3.1.2 التأثير القطري والإقليمي في إفريقيا
34	3.2 مراقبة تأثير السياسات - نهج مخطط النتائج
35	3.3 بناء المعرفة العامة
36	المراجع

## تقديم

إن مرشد المنهجية الخاص بمشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" (ACA2K) يعتبر عملاً تضامنياً يضم أعضاء شبكة المشروع من مصر، وغانا، وكينيا، والمغرب، وموزمبيق، والسنغال، وجنوب إفريقيا، وأوغندا، وكندا، والهند. وهو يعد أول عمل لفريق "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" يشارك في عدة نشاطات متعلقة بالبحث ونشر المعلومات والحوار حول السياسات في غضون الأربعة وعشرين شهراً القادمة.

يقوم مركز أبحاث التنمية الدولية عبر برنامج أكاشيا ومؤسسة شتلويرث عبر برنامج حقوق الملكية الفكرية بدعم هذه الشبكة الناشئة الخاصة ب"حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" والتي تضم فريقاً متنوعاً من العديد من الدول الإفريقية في محاولة للوصول إلى أفضل فهم للتواصل بين إتاحة المعرفة وبيئة حق المؤلف. تستند شبكة حق المؤلف وإتاحة المعرفة إلى الدراسات والمبادرات السابقة في هذا المجال والتي أعدت من قبل العديد من العناصر - وهي دراسات هادفة لتطوير الأبحاث القائمة على الأدلة البحثية الهادفة للتأثير على صناعة القرار في حق المؤلف والممارسة في هذا المجال في كل أنحاء القارة، من أجل الحد من القيود المفروضة على إتاحة المعرفة.

إن نشوء الانترنت والعالم الرقمي قد غير الطريقة التي يحصل عبرها الناس وينتجون ويتبادلون المعلومات والمعرفة. نظرياً، ينبغي أن تسهل هذه العوامل إتاحة المعرفة والمنتجات المستندة على المعرفة للأفارقة. مع ذلك، تواجه الشعوب في إفريقيا تحديات هامة في إتاحة المطبوعات الفكرية، والمجلات ومواد التعلم بشكل عام. لهذا أصبح استيعاب العوائق التجارية والقانونية والمعيارية المتعلقة بإتاحة المعرفة في إفريقيا وتحديد الدروس المستفادة وأفضل السياسات والممارسات التي توسع وتعمق هذه المدخل المعرفية، ضرورياً للتنمية في القارة.

يبرز مرشد المنهجية لمشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" الإطار الشامل للبحث ونشاطات المشروع. ويجمع استخدامه ليس فقط لأعضاء المشروع بل أيضاً للمشاريع الأخرى المتعلقة بحق المؤلف وقضايا إتاحة المعرفة في إفريقيا وأجزاء العالم الأخرى. تشجع الحوار مع فريق المشروع في غضون الأشهر القليلة القادمة حول هذا المرشد، ونرحب بالتعليقات والأفكار حول المشروع من أولئك الذين يهتمون بدراسة هذا المشروع.

كارين بيزدهوت  
مديرة القسم  
مؤسسة شتلويرث  
كيب تاون

مايكل كلارك (دكتورة الفلسفة)  
مدير المعلومات وتقنيات الاتصالات للتنمية  
مركز أبحاث التنمية الدولية  
أوتاوا

## 1. استعراض عام

### 1.1 إتاحة المعرفة في إفريقيا

ضمن العديد من الحركات الاجتماعية التي انبثقت على الصعيد العالمي في العقد الماضي، ربما تعد حركة إتاحة المعرفة - وهي مجموعة فضفاضة من الأفراد والمنظمات المعنية بالتعليم والفرص الثقافية غير المقيدة - مناسبة للعصر الحالي خاصة وأنا نعيش باستمرار في اقتصاد معرفي بلا خلاف أو جدال. وفقاً لعبارات بيتر دراهاوس، فإن "المعرفة تعتبر عماد كل شيء، بما يشمل الاقتصاديات". (دراهاوس، 2005).

كما هو موضح في هذه الوثيقة، إن فكرة إتاحة المعرفة - بالطريقة التي عبر عنها المصطلح تعد مرادفة - للمعني الوارد في قانون حق المؤلف. كيف حدث هذا، ولماذا تكون على هذا النحو؟ كما تمت الإشارة آنفاً، "الدافع لبحث نُظْم قطاع حق المؤلف انبثق من الملاحظة التفصيلية والتوثيق التطبيقي للقيود على إتاحة المعرفة .... إن الدافع لدراسة إتاحة المعرفة يرتبط بالتحدي المتعلق باستمرار بيئة التعلم، والإبداع والنمو الاجتماعي والاقتصادي ... ترتبط دراسة إتاحة المعرفة كهدف تنموي، في سياق الدولة، ارتباطاً وثيقاً بتحديات التعليم والتعلم في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية" (رينز وآخرون، 2006).

ربما يكون من المهم هنا التأكيد على أن إتاحة المعرفة ليست قاصرة على أي منطقة جغرافية معينة؛ بل هي في الواقع قضية عالمية. مع ذلك فإن التحديات الكبيرة المتعلقة بالعالم النامي على وجه الخصوص - متضمناً إفريقيا - يشير إلى أن بحث الموضوع يعتبر أمراً جوهرياً وملحاً. إن الواقع الاجتماعي الاقتصادي يمنح دراسة إتاحة المعرفة في إفريقيا تحديات راهنة، وأخرى مرتبطة بالعمل نحو مستقبل أفضل. كشف مستوى التحديات المتعلقة بإتاحة المعرفة في الدول التي أجريت عليها الدراسة في إطار مشروع حق المؤلف وإتاحة المعرفة في قائمة معدلات التعليم التي أوردها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المعلومات الواردة في الجدول 1 أدناه.

### الجدول 1: قائمة معدلات التعليم التي أوردها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008/2007)

الدولة	قائمة معدلات التعليم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (من مجموع 177 دولة)
مصر	112
جنوب إفريقيا	121
المغرب	126
غانا	135
كينيا	148
أوغندا	154
السنغال	156
موزمبيق	172

تشغل العديد من هذه الدول مرتبة أقرب للمؤخرة في سياق قائمة معدلات التعليم، وهو وضع يحتاج لمعالجة عاجلة.

## 1.2 مقدمة لمشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا"

إن دراسة حق المؤلف وإتاحة مواد التعلم في إفريقيا تتطلب إطاراً مفاهيمياً للتعامل مع واقع إفريقيا الاجتماعي الاقتصادي والثقافي والسياسي. في البدء أثارت أسئلة البحث حول حق المؤلف وإتاحة المعرفة مصاعب فكرية ومفاهيمية متفردة على الصعيد العام، نتيجة لذلك من الراجح أن يختلف علماء حق المؤلف في مناهجهم نحو التعامل مع المشروع. ثانياً، هنالك تباين اجتماعي اقتصادي، وثقافي، وسياسي، ولغوي بين الدول الإفريقية. يدعو هذا الواقع إلى إيلاء اهتمام خاص بالمتغيرات المحلية المتفردة المشكلة للبيئة التي يؤثر فيها حق المؤلف على إتاحة مواد التعلم المعرفة.<sup>1</sup>

يشمل مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" عدة دول إفريقية ويضم فريقاً متنوعاً من علماء حق المؤلف والنشر؛ ولذا فهو متجذر بعمق في الوقائع الحية للبيئات التي يغطيها. تم اختيار دول الدراسة للمشروع لتمثل الاختلافات في السياقات الاجتماعية-الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، واللغوية، بالإضافة للاختلافات في ديناميكيات المداخل المعرفية. يعتبر المشروع استيعاب الديناميكيات الخاصة بدولة معينة أمراً مهماً لتحقيق التأثير المحلي على أرض الواقع. في نفس الوقت، لكي يستوعب الفرد تحديات المداخل المعرفية المرتبطة بحق المؤلف يجب أن تتصف البيانات التطبيقية المتحصل عليها من الدول التي تخضع للدراسة بالجودة المقارنة وأن تتوفر لها العناصر المقارنة.

تحتم هذه العناصر وجود إطار منهجي عام لفهم عمل مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" في الدول التي خضعت للدراسة. ونأمل أيضاً أن يخدم مرشد المنهجية المشروعات الأخرى (المماثلة) التي تنبثق في الدول الإفريقية الأخرى والأجزاء الأخرى من العالم، في الوقت الذي يقدم فيه المخطط التمهيدي لبحث المشروع.

وضع مرشد المنهجية (والذي يشار إليه فيما بعد باسم المرشد) إطاراً يسمح بالمرونة ويشجع الإبداع من قبل فرق البحث في الدول، ولكن يتسم في نفس الوقت بالوضوح في التوقعات والإجراءات من أجل تفاعلي التوصل إلى نتائج بحث غير منسجمة و/أو نتائج ليس من السهل مقارنتها فيما بين الدول.

يستخلص المرشد من ويستند على الدراسات السابقة وتجارب مراجعات حق المؤلف التي أجريت في إفريقيا والمواقع الأخرى في العالم، بما يتضمن المصنفات التي قامت بها أو تمت لمصلحة ملتقى القانون البديل في الهند (India's Alternative Law Forum)، ومؤسسة الكومنويلث للتعلم (Commonwealth of Learning)، ومنظمة حق المؤلف والنشر/الجنوب (Copy/South)، ومنظمة حماية المستهلكين الدولية في آسيا-الباسيفيك (Consumer International Asia-Pacific)، ومركز الإعلام الاجتماعي (Centre for Social Media) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/مركز القانون التجاري للجنوب الأفريقي (UNCTAD/TRALAC).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بشكل عام، استناداً لاسم المشروع، نستعمل عبارة (إتاحة المعرفة - A2K) لتعني مدلولاً واسع النطاق. رغم ذلك في حالات معينة استعملنا عبارة إتاحة مواد التعلم كهدف دقيق. ينظر المشروع لإتاحة مواد التعلم كعنصر ضروري لإتاحة المعرفة.

<sup>2</sup> أنظر ملتقى القانون البديل (ALF)، (2006)، وبرابهاالا & وسكونويتز (2006)، ومجموعة أبحاث حق المؤلف/الجنوب (2006)، ومركز الإعلام الاجتماعي (2007)، ومنظمة حماية المستهلكين الدولية بأسيا والباسيفيك (2006)، ورينز وآخرون (2006).

يحتوي الجزء الأول على استعراض للمشروع، يتضمن الإطار المفاهيمي، والرؤية، والرسالة، والأهداف. يناقش الجزء الثاني منهجية الدراسة وإجراءات جمع البيانات. يعد هذا المرشد نتاجاً لعملية تشاورية أجريت مع فريق بحث وبرنامج "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا".

### 1.3 الإطار المفاهيمي

يتمثل الأساس المحدد للإطار المفاهيمي لمشروع أبحاث "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" في أن المعرفة تعتبر ضرورة للتنمية البشرية. إن إتاحة المعرفة تعد مكوناً ضرورياً للتقدم الاقتصادي والنمو الثقافي والإنجاز الفردي. لهذا فإن نظام حق المؤلف والنشر العادل يمكن من إتاحة المعرفة.

يجب استيعاب إتاحة المعرفة في سياق الظروف الاجتماعية-الاقتصادية السائدة في الدولة، والبنى الأساسية وبنيات تقنية المعلومات والاتصالات. هنالك أيضاً علاقة هامة بين البيئات القانونية وإتاحة المعرفة كما أقر بذلك عدد من العلماء والمعلقين. لذا تتعامل شبكة "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" مع إتاحة المعرفة باعتبارها قضية تنموية ومسألة حقوق إنسان هامة تتطلب منهجية بحث متعددة المجالات.

ترتبط إتاحة المعرفة بالتعليم وإتاحة مواد التعلم. لا يعد توفير مواد التعلم ضرورة ملحة فقط لبناء المعرفة في المجتمع، بل إن قياس مستويات وفرة مواد التعلم يمكن أيضاً أن تعمل كأداة مفيدة لقياس إتاحة المعرفة بشكل عام.

بينما يحتمل أن تعكس مختلف الدول مشكلات متباينة متعلقة بإتاحة المعرفة، نفترض، على أساس تطبيقي، أنه قد ثبت بشكل عام في كل أنحاء إفريقيا أن النظم التعليمية الوطنية قد أخفقت في الوفاء بحاجات الغالبية العظمى من جماهيرها. هذه مشكلة معقدة ذات أسباب متعددة. يعتقد مشروع إتاحة حقوق التعليم وإتاحة المعرفة في إفريقيا أن واحد من الأسباب يتمثل في عدم توفير مواد التعلم بشكل كافي.

يعد حق المؤلف آلية تشريعية سائدة استعملت لتسهيل إنشاء ونشر مواد التعلم. ومن المفارقة أن قانون حق المؤلف من المعتاد أن يكون واحداً من العوائق الأولية أمام توفير مواد التعلم. لهذا فإن حق المؤلف يتمتع بالكفاءة لترقية أو تعويق توفير مواد التعلم، كما هو الحال في إتاحة المعرفة بشكل عام.

بالطبع لا يحدد التشريع وحده العلاقة بين حق المؤلف وإتاحة مواد التعلم. يجب النظر نحو التشريع باعتباره جزءاً من البيئة العامة لحق المؤلف والتي تتكون - ضمن عوامل أخرى - من الآتي:

- تشريعات حق المؤلف في الدولة واللوائح المتعلقة بمواد التعلم الرقمية وغير الرقمية.
- الأحكام القضائية المتعلقة بحق المؤلف (في دول القانون العام) والمناهج/الأحكام القضائية المتعلقة بمواد التعلم الرقمية وغير الرقمية.
- الانطباعات عن إطار حق المؤلف.
- التفسيرات العملية والممارسات المتصلة بالإطار القانوني لحق المؤلف.
- الأعراف والأحوال الاجتماعية وديناميكيات السوق التي تؤثر على كيفية حصول المواطنين على مواد التعلم واستعمالها.

## الجدول 1: الأجزاء المكونة لبيئة حق المؤلف وإتاحة مواد التعلم

<b>بيئة حق المؤلف الوطنية</b> السياسات، والتشريعات، وقانون الأحكام، والتنفيذ، والتفسيرات، والممارسات، والجهات التابعة للدولة وغير التابعة لها/الديناميكيات المؤسسية، تجارب الجهات ذات الصلة في إتاحة مواد التعلم.
<b>إتاحة مواد التعلم</b> الأحوال الاجتماعية-الاقتصادية للمتعلمين ومواقع التعلم، بما يتضمن ديناميكيات المساواة بين الجنسين؛ وديناميكيات المدخل لمواد التعلم؛ وإتاحة المعلومات وتقنية الاتصالات المتعلقة بتوفير مواد التعلم.

تعد بيئة حق المؤلف للأمة محددًا أساسياً لتوفير مواد التعلم. وبالإشارة إلى أن المتعلمين في الكثير من الدول الإفريقية يعانون من قيود في إتاحة مواد التعلم (والمستويات الدنيا من الانجاز التعليمي)، يمكن القول بأن قانون حق المؤلف، كآلية أساسية للسياسة العامة لزيادة وفرة مواد التعلم، لا تفي بغرضها الأساسي المتمثل في مضاعفة وفرة مواد التعلم. يمكن تقديم عدد من المبررات لمنح حقوق استثنائية للمنتجين والناشرين بشكل عام. لا يحاول هذا المشروع حل الجدل المتعلق بهذه المبررات. يقر هذا المشروع، على النقيض، بأن بيئات حق المؤلف في الكثير من الدول التي خضعت للدراسة، تعكس مستويات مختلفة من التوجهات نحو حق المؤلف، وفقاً للظروف المحلية. سيقوم الباحثون، جزئياً، بالتحقيق في المدى الذي أثرت فيه عدة مبررات للبيئة السائدة لحق المؤلف في البلاد على إتاحة مواد التعلم في تلك البلاد.

لهذا يعتبر الإطار المفاهيمي الذي يستند عليه مشروع البحث هذا إطاراً عملياً. يركز البحث على التأثير الحقيقي لبيئات حق المؤلف على توفير مواد التعلم في الدول، وإمكانيات زيادة هذه الوفرة.

### 1.4 الرؤية والرسالة والأهداف

كما تمت الإشارة لذلك أعلاه، يتطلع مشروع حق المؤلف وإتاحة المعرفة إلى إتاحة المعرفة عبر زاوية ضيقة لتوفير مواد التعلم. لأغراض هذا المشروع، فإن إتاحة مواد التعلم تعد آلية لبحث الأثر المترتب من بيئات حق المؤلف الوطنية على إتاحة المعرفة بوجه عام. لهذا مع أن رؤية ورسالة المشروع تقع في إطار واسع لإتاحة المعرفة، تركز الأهداف المعينة ومنهجيات البحث بشكل غالب على توفير مواد التعلم.

تتمثل رؤية المشروع في:

تسعى الشعوب في إفريقيا إلى تعزيز إتاحة المعرفة بالتأثير على التغييرات في بيئات حق المؤلف على المستوى الوطني وفي كافة أنحاء القارة.

تتمثل رسالة المشروع في:

خلق شبكة من الباحثين الأفارقة المتمكنين من دراسة تأثير بيئات حق المؤلف على توفر مواد التعلم، واستخدام الأدلة المتحصل عليها لتمكين الجهات المعنية بحق المؤلف من المشاركة في صنع السياسات لحقوق الطبع المستندة على الأدلة والهادفة لزيادة إتاحة المعرفة.

والهدف العام للمشروع هو:

■ توثيق الأدلة المتعلقة بقدرة أبحاث العلماء الأفارقة على بحث بيئات حق المؤلف وإتاحة مواد التعلم (في كافة الصيغ والأشكال) في داخل الدول وبينها؛

- بناء الأبحاث وأفضل الممارسات المنهجية في الدول الأفريقية حول العلاقة بين بيئات حق المؤلف وتوفير مواد التعلم؛
- زيادة مجموعة الأدلة المنشورة - على مستوى التقارير البحثية ومطبوعات مراجعة النظراء - حول العلاقة بين بيئات حق المؤلف وتوفير مواد التعلم؛
- بناء الوعي والدفاع عن السياسات المتعلقة بحق المؤلف فيما يتصل بتوفير مواد التعلم وإتاحة المعرفة في إفريقيا. تتضمن الجهات المعنية المستهدفة (ولكن ليست قاصرة عليها) مسؤولي الحكومات، والمشرعين، ومستشاري السياسات، وعناصر المجتمع المدني، والمكتبات، والمدارس، والمعلمين؛
- بناء الوعي وقدرة الدفاع عن السياسات في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ذات الصلة بشأن تأثير حق المؤلف على البيئات العلمية والبحثية في مؤسساتها، بتركيز خاص على توفير مواد التعلم وإتاحة المعرفة.

### 1.5 أسئلة وفرضيات البحث

يتمثل هدف هذا المرشد في ترجمة رؤية ورسالة وأهداف مشروع حق المؤلف وإتاحة المعرفة إلى مجموعة من الآليات الخاصة ببحث مسألة البحث والدراسة المستفيضة:

إلى أي مدى ينجح حق المؤلف هدف تسهيل إتاحة المعرفة في الدول الخاضعة للدراسة؟

باستخدام مواد التعلم كآلية لإتاحة المعرفة، تتمثل أسئلة البحث المعينة في الآتي:

- ما هي حالة بيئة حق المؤلف في الدولة وحالة توفير مواد التعلم في داخل الدولة، وكيف تؤثر عليها هذه البيئة؟
  - ما هي الاستثناءات والقيود أو الوسائل القانونية الأخرى المهيئة من جانب قوانين حق المؤلف للتعلم والبحث؟
  - كيف تقوم الجهات المعنية في الدولة باستخدام وتفسير الاستثناءات والقيود أو الوسائل القانونية الأخرى لزيادة توفير مواد التعلم؟
  - هل هنالك ديناميكيات متاحة للمساواة بين الجنسين في تفسير استثناءات وقيود حق المؤلف والمواثيق/الديناميكيات القانونية الأخرى في الدولة؟ إذا كانت هنالك ديناميكيات متعلقة بالمساواة بين الجنسين كيف يتم تفعيلها في بيئات حق المؤلف، خاصة في سياق توفير مواد التعلم؟
  - ما هي التجارب العملية للجهات المعنية بالتعليم في سياق توفير مواد التعلم؟
  - هل هنالك أي سوابق قضائية في إطار حق المؤلف والتعلم؟
  - ما هي المجموعات المعنية الرئيسية في سياق حق المؤلف في البلاد، وإلى أي مدى تؤثر (أو تتأثر) ببيئات حق المؤلف؟
  - ما هو الدور الذي تلعبه إتاحة المعلومات وتقنية الاتصالات، كجزء من بيئة حق المؤلف، في ترقية أو إعاقة إتاحة المعلومات وتقنية الاتصالات؟ ما هي المواد المتأثرة والقانون؟
- ما هي العمليات السياسية، والقانونية، والاجتماعية و/أو الفنية التي يمكن أن تؤثر إيجاباً على بيئة حق المؤلف في البلاد في سياق توفير مواد التعلم؟
- ما هو شكل بيئة حق المؤلف الاختيارية في البلاد؟

يحتاج البحث لبحث كيف أن نصوصاً معينة من تشريع حق المؤلف في البلاد يمكن أن تقيد أو تعوق توفير مواد التعلم، وبحث إمكانية عدم ملائمة الاستثناءات والقيود القائمة. مع ذلك يجب التذكير بأن التأكيد على الإتاحة الكافية لمواد التعلم ليست فقط مسألة وجود استثناءات وقيود

ملائمة وجوانب مرونة أخرى، بل إنها أيضاً مرتبطة بمسألة الاستفادة من أوجه المرونة. بالإضافة لذلك، هي أيضاً مسألة متعلقة بمدى تمتع الحقوق الإستثنائية الممنوحة لحاملي حق المؤلف بالموازنة الفاعلة عبر الاستفادة من أوجه المرونة. يجب أن يبدأ أي مشروع بحث موضوعي بعدد من الفرضيات. لا تهدف هذه الفرضيات لإصدار حكم مسبق على نتائج البحث، بل تسعى للاختبار الموضوعي لصحة بيانات أو مواقف معينة.

تتمثل فرضيات مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" في الآتي:

- لا تسمح بيانات حق المؤلف في الدول الخاضعة للدراسة بأقصى مستوى من توفير مواد التعلم.
- يمكن تغيير بيانات حق المؤلف في الدول الخاضعة للدراسة للحصول على أقصى مستوى فعال من توفير مواد التعلم.

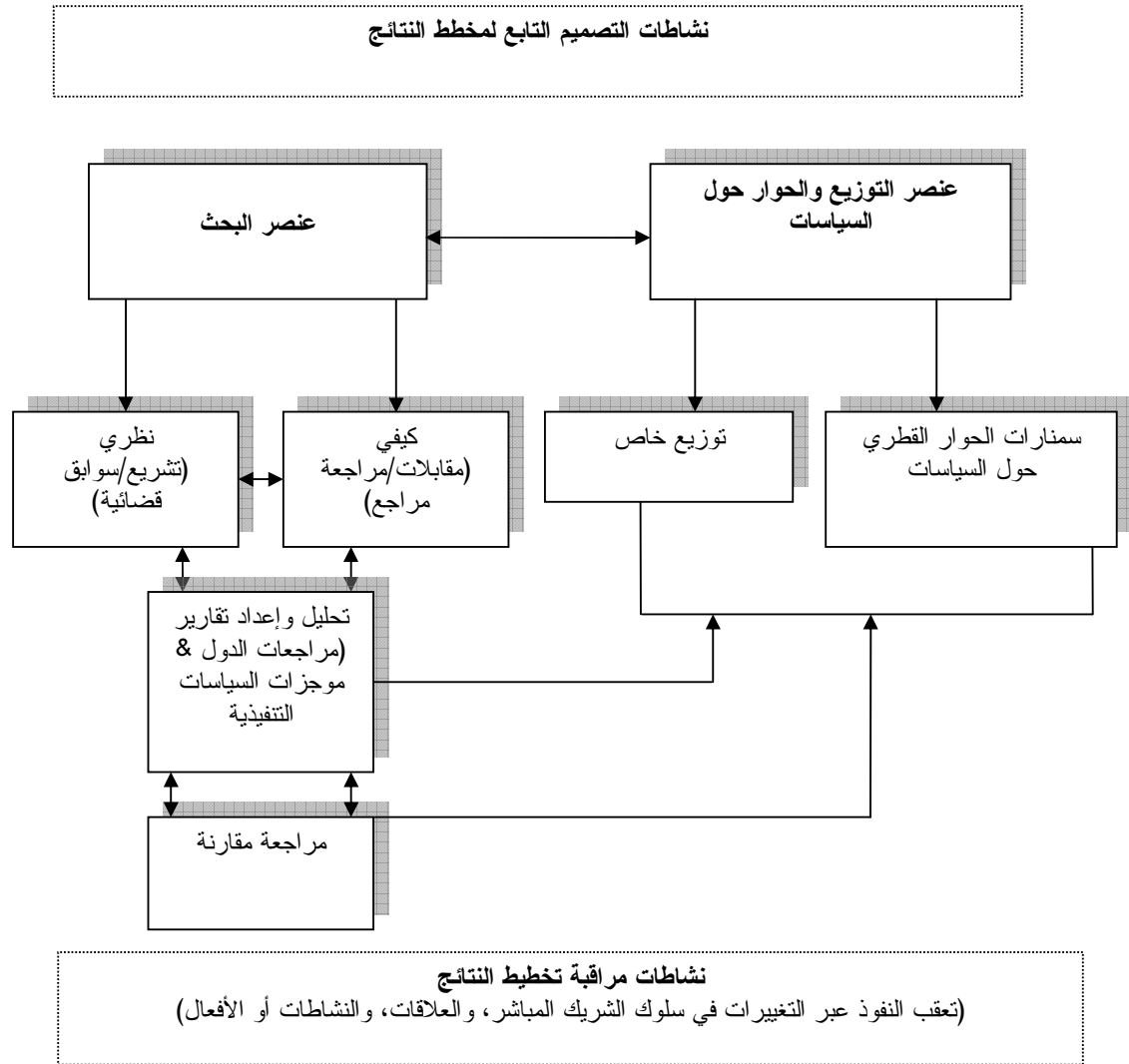
## 1.6 عناصر المشروع

يشتمل المشروع على عنصرين مترابطين:

- البحث
- توزيع المعلومات، والحوار حول السياسات

قبل البدء في عنصر البحث، تقوم فرق البحث بفحص بيئي مصمم للحصول على استعراض عام للتوجهات المحتملة لبيئة حق المؤلف وتحديد الجهات المعنية (شركاء مباشرين) في مجال سياسات حق المؤلف في كل دولة من الدول المشاركة في الدراسة. يعد هذا الفحص البيئي الأولي جزءاً من التخطيط المقصود من مخطط النتائج ونهج المراقبة، والذي يوصف بتفصيل دقيق في هذه الوثيقة.

## شكل 2: خارطة مفاهيمية لمشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا"

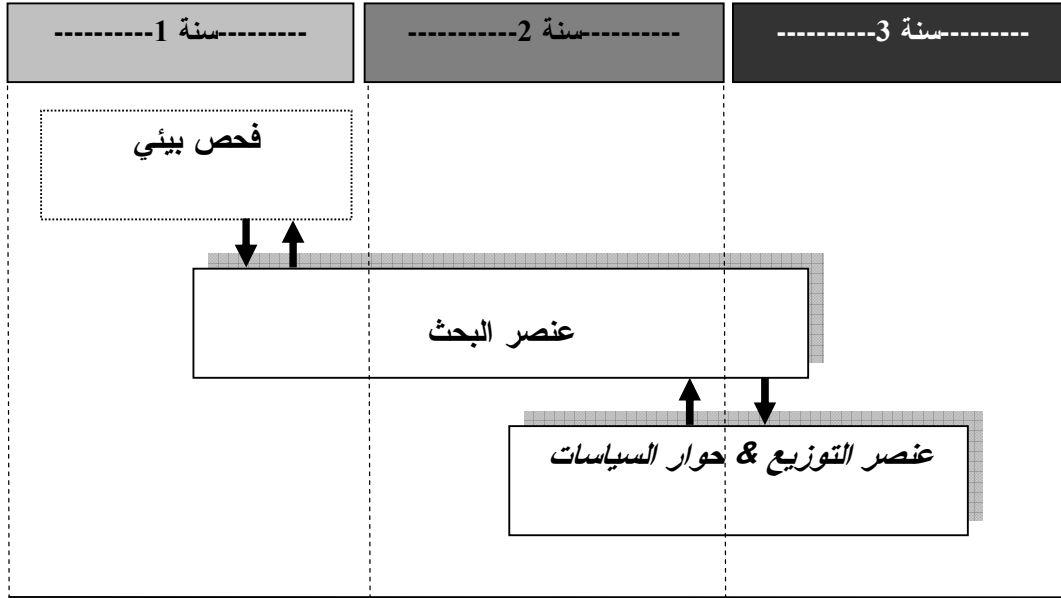


يتضمن عنصر البحث جمع البيانات النظرية (عبر المراجعة القانونية) والبيانات العملية (عبر مراجعات تقييم الآثار)، يلي ذلك التحليل على المستويين المحلي والإقليمي. يشمل عنصر التوزيع وحوار السياسات تبادل نتائج البحث والمشاركة النشطة لفرق المشروع في مجال سياسات حق المؤلف على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

بينما يتقاطع هذان العنصران، إلا أنهما لا يتداخلان مع بعضهما البعض. (من ناحية أخرى، لأسباب أخلاقية، من الضروري للباحثين ألا يحاولوا ممارسة تأثير غير قانوني للتأثير على السياسات قبل أو أثناء مرحلة جمع البيانات، حتى لا يخلوا بنتائج البحث). يشكل الفحص البيئي نقطة البداية للتخطيط للبحث في دولة يعينها وللتخطيط بشأن الحوار الحقيقي حول السياسات. على صعيد آخر يخلق عنصر البحث فرصاً للتخطيط بين الشركاء، وتعزيز التحالفات، وتمتين تحالفات/إستراتيجيات الدعم لكي تنظم وتنظم تماماً كاملاً عبر عنصر التوزيع والحوار حول السياسات. إن التغييرات والاتحادات في التوافق الناتج عن العنصرين من

الطبيعي صعوبة التنبؤ بها، لهذا تعتمد التوافقات المعينة بشكل كبير على قرارات فرق البحث في الدولة المعينة. مع ذلك، يجوز للعنصرين أن يتقاطعا لفترة تمتد إلى 2.5 سنة، مثلا:

شكل 3: عناصر مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا"



## 2. عناصر البحث

كما وصف آنفاً، يتمثل هدف مشروع بحث "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" في فهم بيئة حق المؤلف في الدولة والتأثير عليها، ويشمل ذلك تشريعات حق المؤلف، والأحكام القضائية، والسياسات والممارسات التي تؤثر على توفير مواد التعلم. ترتبط الأسئلة قيد التحقيق بالدور الذي يلعبه حق المؤلف في تسهيل و/أو تعويق توفير مواد التعلم. تشير الفرضيات إلى أن بيئة حق المؤلف لها تأثير كبير على توفير مواد التعلم، وأن بيئة حق المؤلف في كل دولة محل الدراسة يمكن تحسينها لزيادة إتاحة هذه المواد. تم تصميم المنهجية للإجابة على أسئلة البحث واختبار الفرضيات.

تم تقسيم المشروع إلى عنصرين منفصلين: عنصر البحث وعنصر التوزيع والحوار حول السياسات. يتكون عنصر البحث الخاص بالمشروع من ثلاثة عناصر فرعية وهي: العناصر النظرية والتطبيقية والتحليلية. صُمم العنصر النظري لتحديد وضعية القانون في كل دولة محل الدراسة. يقوم الباحثون بتحديد وتحليل وإعداد تقرير عن كافة التشريعات واللوائح والأحكام القضائية ذات الصلة (بحسب الوضع). يقيّم عنصر البحث التطبيقي (الكيفي) الأثر المزمع تحقيقه من القانون والأثر القائم في الممارسة في كل دولة. يقوم الباحثون بمراجعة المصادر الثانوية وإجراء مقابلات شخصية لجمع البيانات الموضوعية حول كيفية التأثير الفعلي للقانون في كل من الدول الخاضعة للدراسة. يمكن العنصر التحليلي للبحث من استيعاب تأثير أي من جوانب بيئة حق المؤلف في الدولة على توفير مواد التعلم وكيفية تغيير ذلك. تتم المقارنة بين الدول التي أخضعت للدراسة من أجل تحديد أوجه الشبه والاختلافات والموضوعات والاتجاهات.

يستخدم الباحثون البيانات التي جُمعت وحُللت أثناء فترة البحث لتحقيق الأثر المرغوب فيه من المشروع خلال وبعد مرحلة التوزيع والحوار حول السياسات الخاصة بالمشروع. ستحدد نتائج البحث بدقة ما هي أفضل الإستراتيجيات التي من شأنها تحقيق هدف إتاحة المزيد من مواد التعلم في إفريقيا. بناءً على النتائج الموضوعية المستخلصة من عنصر البحث، يتمكن أعضاء فريق المشروع من تحديد الشركاء المباشرين (boundary partners) أي بمعنى تحديد الجهة التي ينبغي التأثير على سلوكها لتحقيق التغيير (لا سيما تغيير السياسة)، وتحديد كيفية التأثير بفاعلية.

### 2.1 العنصر البحث النظري

يشكل البحث النظري - بنظرة واسعة - الأساس التطبيقي الجوهرى لمشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا". يعد قانون حق المؤلف جوهر الإطار المفاهيمي للمشروع في فهم إتاحة مواد التعلم وإتاحة المعرفة بوجه عام، وينطبق ذلك على جوانب القانون الأخرى، ويشمل الممارسة والسياق.

يهتم العنصر النظري للبحث أولاً: بفهم ما ينص عليه قانون حق المؤلف فيما يتعلق بإتاحة مواد التعلم. نسمي هذه مراجعة قانونية. ثانياً: يهتم بالقرارات القضائية والإدارية أو تحليل الأحكام القضائية. حين التفكير في القرارات القضائية، من المهم الأخذ في الاعتبار ليس فقط الإمكانيات القانونية المسموح بها والتي تزيد من إتاحة مواد التعلم/المعرفة، بل أيضاً "أثار" القانون على مواد التعلم/إتاحة المعرفة.

#### 2.1.1 التشريعات واللوائح

لفهم الآثار التي يحققها القانون ومستوى هذا التأثير، نبدأ بتحديد ماذا يعني القانون. مع ذلك ربما يكون الأمر معنياً بحالة إتاحة معينة:

- ليست موضحة في التشريع، ولكنها مقررّة وفقاً لحكم قضائي؛

- موضحة في التشريع ومفصلة أيضاً في حكم قضائي؛
- غياب التوجيه حول القضية في حالتي التشريع والحكم القضائي.

يشير الاحتمال الأخير إلى أن هنالك مبدأ قانونياً سائداً، مثل الحق المضمون دستورياً، يؤثر على قضية إتاحة مواد التعلم قيد النظر.

لهذا من المهم أن تسترشد كل الدراسات النظرية للدولة بموجهات كل عناصر البيئة القانونية المتعلقة بإتاحة مواد التعلم - حيث أن المراجعات القانونية يجب أن تسترشد بالاستيعاب الشامل لكل عنصر من عناصر قانون حق المؤلف (وما يليه إن كان ذلك ذي صلة) فيما يتصل بمواد التعلم. أدناه تجدون أسئلة توجه هذه المراجعة للاستجابة لتشريعات حق المؤلف الخاصة بمواد التعلم.

بصرف النظر عن إجابة هذه الأسئلة من قبل التشريع أو الأحكام القضائية أو السياسة أو اللوائح المرفقة بالتشريع - أو إذا تركت هذه الأسئلة دون إجابة - يجب توضيح ذلك بواسطة المراجعة القانونية النظرية. بجانب إجابة السؤال "بنعم" أو "لا"، هنالك مسألة كيفية استجابة القانون للعنصر المعني حول إتاحة مواد التعلم. بعض جوانب التحليل ربما تقع خارج نطاق حق المؤلف: على سبيل المثال، النصوص الدستورية المتعلقة بالتعليم والتي نصت، أو يجوز أن تنص على التوجيه حول إتاحة مواد التعلم.

تستند المراجعة النظرية "لحق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا"، مثل جوانب المشروع الأخرى، على افتراض يفيد أن حق المؤلف يجب أن يعكس توازناً بين المصالح العامة والخاصة. يتعين على المراجعة أن تخلق حافزاً كافياً للمنتج بينما تمكن (ولا تعوق) من إتاحة المعرفة للمستهلكين. من الضروري، خاصة عند التطبيق على دولة نامية، أن نتذكر أنه مع أن المشروع مختص بإتاحة المعرفة، يهتم أيضاً بالإنتاج والتوزيع المتكافئين للمعرفة. يعتمد مشروع حق المؤلف وإتاحة المعرفة على مبدأ رئيسي وهو: *إتاحة المعرفة مقابل خلق منتج لها*.

من المفيد في هذا الصدد أن ننظر في مجموعة من الأسئلة الأساسية للبدء بها. يعد تحديد "المعرفة" مهمة صعبة، وليس بالضرورة أن تغطي قائمة الأسئلة التي تلي ذلك أية قضية معنية. مع ذلك فإن الأسئلة التي تم تفصيلها محاولة لتحقيق الكمال، قد استخلصت من دراسة قامت بها منظمة الكومنويلث للتعليم (برابهاالا & سكونووتر، 2006).

يتعين على فرق البحث التي تجري أبحاثها على دولة بعينها أن تقوم بفحص الأسئلة النموذجية، وأن تترك الأسئلة غير الموضوعية أو غير الضرورية - ربما تكون مرفقة بمذكرات حول أسباب ذلك - وتتضمن بنفس القدر تلك القضايا والأسئلة التي تقع خارج نطاق هذه العينات.

من المهم الأخذ في الاعتبار أنه ما لم تكن هناك ظروفًا استثنائية، فإن أي سؤال في هذه القائمة من عينات الأسئلة تخضع للفحص. يتوقع بشكل عام توسيع قائمة الأسئلة وعدم الانقاص منها عبر عملية المراجعة القانونية.

### 2.1.1.1 الأسئلة الأساسية

خلفية عامة:

- (1) السنة التي وضع فيها تشريع حق المؤلف
- (2) اسم القانون/القوانين التي تنظم حق المؤلف حالياً
- (3) هل كانت حماية حق المؤلف قائمة في سياق القانون العام (إن كان ذلك قابلاً للتطبيق)
- (4) ما هي أنواع المصنفات التي تخضع حالياً لحماية حق المؤلف
- (5) ما هي طبيعة حق المؤلف في مختلف المصنفات

6) هل تخضع الحقوق الأخلاقية للحماية، إن خضعت للحماية، ما هو مدى الحماية؟

### 2.1.1.2 الالتزامات الدولية

تتمثل الخطوة التالية في تقييم الالتزامات الدولية (والتاريخية) المتعلقة بحق المؤلف:

- معاهدة بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (معاهدة بيرن) وهي معاهدة دولية متعلقة بحق المؤلف، اعتمدت أولاً في بيرن، بسويسرا في سنة 1886. حتى وقت كتابة هذا التقرير هنالك 163 دولة مصادقة على معاهدة بيرن.

7) هل الدولة موقعة على معاهدة بيرن، وإن كانت موقعة، هل هي ملتزمة بأي قانون ملحق بالمعاهدة؟

- بالنسبة للدول النامية التي انضمت لمعاهدة بيرن، اعتبر الحصول على السلع الخاضعة لحق المؤلف من الدول الغنية مشكلة. استجابة لهذا التخوف، تمت صياغة قانون ملحق بمعاهدة بيرن. باختصار، ينص القانون وفقاً لظروف معينة - ومع مراعاة التعويض لحامل الحق - على إتباع نظام من الرخص غير الاستثنائية وغير القابلة للتحويل وغير الاختيارية (أو الشرعية) في الدول النامية فيما يتعلق (أ) بترجمة المصنفات لأغراض التدريس والتعليم أو البحث وللاستعمال فيما يتصل بنشاطات منظومة التعليمات (المادة 2 من الملحق المرفق بمعاهدة بيرن)، (ب) وإعادة إنتاج المصنفات الخاضعة للحماية بموجب معاهدة بيرن (المادة 3 من القانون المرفق بمعاهدة بيرن). ظلت النصوص المدرجة في القانون مثيرة للجدل، بما أن أي استخدام للقانون يخضع للوائح الصارمة ويتطلب إتباع إجراءات صارمة. بالإضافة لذلك فإن الترجمة إلى أي لغة أوروبية غير مسموح بها، مع أن هذه اللغات تستعمل في الكثير من الدول النامية. في وقت كتابة هذا البحث، فإن غالبية الدول النامية المصادقة على معاهدة بيرن لم تصادق على القانون الملحق الخاص بالاتفاقية.

8) هل قامت الدولة باستخدام القانون المرفق بمعاهدة بيرن؟

9) و/أو هل هناك أي نصوص في قانون حق المؤلف القطري يتبع الإجراءات المنصوص عليها في الملحق المرفق بمعاهدة بيرن فيما يتعلق بالترجمة؟

- تطبق اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تلقائياً على كل الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية. إلى حين وقت كتابة هذه البحث، تضم منظمة التجارة العالمية عدد 151 عضواً تشمل غالبية الدول ذات السيادة في كافة أنحاء العالم. تتعامل اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية مع القضايا المرتبطة بحق المؤلف بشكل مكثف بما فيها قضية التنفيذ. مما يجدر ذكره أن اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تتضمن لحد كبير نصوص معاهدة بيرن.

10) هل تعد الدولة ملتزمة باتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بموجب العضوية في منظمة التجارة العالمية؟

11) إذا كانت الدولة ملتزمة بالاتفاقية المذكورة، إن هل تم تعليق التزاماتها بموجب وضعية الدول الأقل نمواً؟

- ما يسمى "باتفاقيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)" لسنة 1996 (اتفاقية الويبو لحق المؤلف ومعاهدة الويبو للأداء والتسجيل الصوتي) والتي تم التوقيع عليها بجنيف، سويسرا بهدف تطوير واستكمال الاتفاقيات الدولية القائمة حول حق المؤلف (في حالة اتفاقية الويبو لحق المؤلف) والحقوق

المرتبطة بها (في حالة معاهدة الويبو للأداء والتسجيل الصوتي) من أجل تقديم إجابة كافية على مستوى التشريع الدولي لحق المؤلف مقابل التحديات التي تواجه حق المؤلف بشأن الرقميات والانترنت. إلى حين كتابة هذا البحث هناك 64 دولة عضو باتفاقية الويبو لحق المؤلف، و62 دولة مصادقة على معاهدة الويبو للأداء والتسجيل الصوتي.

(12) هل الدولة موقعة على اتفاقية الويبو لحق المؤلف (WCT) ومعاهدة الويبو للأداء والتسجيل الصوتي (WPPT)؟

▪ أخيراً لإكمال مراجعة الالتزامات الدولية للدولة:

(13) هل الدولة عضو بأي اتفاقية حقوق تأليف أخرى متعدد الأطراف أو معاهدة مرتبطة بحق المؤلف (مثل المعاهدة العالمية لحق المؤلف (UCC) لسنة 1952؟

### 2.1.1.3 أوجه المرونة في حق المؤلف

عقب تحديد المعلومات والحدود الأساسية، يجب أن تركز الدراسة النظرية على الخصائص. في ظل نظام حق المؤلف واعترافاً بالالتزامات الدولية التي ربما تكون البلاد ملزمة بها، يسمح بأنواع متباينة من أوجه المرونة في تشريع حق المؤلف. تشير في العادة عبارة "أوجه المرونة في حق المؤلف" إلى (أ) نطاق حماية حق المؤلف، (ب) وفترة حماية حق المؤلف، (ج) والاستثناءات والقيود في حق المؤلف. مع أن نطاق حماية حق المؤلف قد شرح في الأقسام السابقة، ترتبط الأسئلة التالية بفترة حماية حق المؤلف بالإضافة لقضية الاستثناءات والقيود.

▪ المرونة الهامة التي تتمتع بها الدول تتمثل في وضع مصطلح حق المؤلف الخاص بالمصنفات، واستعمال عبارات الحد الأدنى المسموح به في الاتفاقيات الدولية. إن توسيع إطار مصطلح حق المؤلف إلى أبعد من الحد الأدنى الذي تلتزم به الدولة يتطلب نظراً حذراً على سبيل المثال في الآثار المرتبطة بالتأخير في إيداع هذه المصنفات في الملك العام، والتأخير الناتج عن إتاحة هذه المصنفات في إطار موسع.

(14) ما هي الفترة التي تتمتع بها حماية مختلف الأنواع من المصنفات الخاضعة لحق المؤلف وكيف يمكن مقارنة ذلك بالحد الأدنى من المعايير الخاصة باتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية؟

▪ بشكل عام تعوق قيود واستثناءات حق المؤلف الحقوق الاستثنائية لحامل حق المؤلف والملحقة بقانون حق المؤلف من أجل ترقية المصلحة العامة بالإضافة لاحترام المصلحة الشرعية للمستعملين في القيام بإعادة الإنتاج غير المرخص به (بين أعمال أخرى) في ظروف معينة. تستعمل عبارة "استثناء وقيد" هنا في أوسع إطار ممكن وتتضمن التراخيص غير الاختيارية (الإجبارية) والشرعية).

○ **المعلمون والمتعلمون:** اعترافاً بالدور المركزي الذي يلعبه التعليم في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأمم، تبنت الكثير من الدول في كافة أنحاء العالم مجموعة محددة من نصوص حق المؤلف بشأن التعليم والتعلم. تعترف هذه النصوص بأن التعليم والتعلم ربما يتم دائماً تحت ظروف غير مواتية وفي ظل ندرة في الموارد، وتسعى للحصول على مرونة في الفصول الدراسية وخارجها لتسهيل هذه العملية الضرورية.

15) هل هنالك أي نصوص مخصصة للتدريس/التعليم؟ للرد على هذا السؤال، يجب النظر في المجموعة التالية من الأسئلة الفرعية:

- (أ) هل يمكن الاستفادة من المصنف بأسره بأية طريقة لصالح التعليم؟
- (ب) هل هناك أي قيود بشأن كيفية الاستفادة من المصنف في التعليم؟
- (ج) هل هناك أي قيود على مكان استخدام المصنف (في المنزل مثلاً)؟
- (د) هل يولي القانون اعتباراً للتعليم عن بعد؟
- (هـ) هل يتبنى القانون التعليم الإلكتروني؟
- (و) هل هناك أي قيود على عدد نسخ المصنفات أو الإيضاحات المسموح بها؟

○ **المكتبات والأرشيف:** إن المكتبات والأرشيف يعتبران معاً من أكثر منافذ المعرفة المتحصل عليها بشكل عام. تعتمد وظيفة المكتبات والأرشيف (من ضمنها تلك التي لا ترتبط بالضرورة بالمؤسسة الأكاديمية) على أوجه المرونة المتاحة في قانون حق المؤلف - من أجل تمكين وتوسيع واستمرار الاستعمال الجماهيري المفتوح.

16) هل هنالك نصوصاً معينة ترتبط بالمكتبات والأرشيف؟

17) هل هناك "حقوق إعاره عامة" أو نصوصاً مشابهة؟

18) بالنسبة للمكتبات والأرشيف العام:

- (أ) هل يسمح بتصوير المصنف كله؟
- (ب) هل هناك قيود على عدد النسخ التي يمكن أخذها من المصنف بأسره؟
- (ج) هل تتمتع كل المكتبات العامة والأرشيف العام بهذه الحقوق؟
- (د) هل تتمتع المكتبات والأرشيف التجاري بهذه الحقوق؟
- (هـ) هل هناك أي قيود على النسخ وفقاً لهيئة أو صيغة المصنف (مطبوعاً أو رقمياً)؟
- (و) هل هناك أي نصوص تحكم تبادل المصنفات التي نفذت طبعاتها؟
- (ز) هل هناك أي نصوص تحكم تكيف هيئة أو صيغة للمصنفات؟ (مثل تحويله من نسخة مطبوعة إلى نسخة رقمية)؟
- (ح) هل هناك أي قيود على تسليم المصنفات الرقمية للمستخدمين؟

○ **المعاقون:** هم الأشخاص الذين لديهم إعاقة حسية (مثل، ولكن ليست قاصرة على، أولئك الذين لديهم عمى أو خرس جزئي أو كلي) ويواجهون عوائق كبيرة غير معتادة في تقييم المعرفة. تستطيع التقنيات الجديدة لحد ما خلق الفرص المتاحة - شريطة تنظيمها ببصيرة. يمكن لنظام الاستجابة لحق المؤلف الذي يعترف بحاجات المعرفة للأشخاص المعاقين حسيًا (كشكل من التطوع) خلق فرص حقيقية متاحة، خاصة حينما تصاغ وفق إجراءات مرنة وموسعة ومبسطة.

19) هل هناك أية نصوص معينة للأشخاص المعاقين؟ إن كانت الإجابة بنعم، يجب النظر في المجموعة التالية من الأسئلة الفرعية:

- (أ) هل تغطي النصوص كلا من المنظمات والأفراد؟
- (ب) هل يسمح بتغيير الصيغ (مثلاً من نص مكتوب إلى مسموع)؟
- (ج) هل هناك قيود على تغيير الصيغ؟ مثل استعمال بعض الصيغ السائدة مثل لغة بريل؟
- (د) هل هناك متطلبات لتقديم طلبات لتغيير الصيغ؟
- (هـ) هل يتعين دفع أجور لحاملي الحقوق للحصول على هذا التغيير في الصيغ؟

- (و) هل تمتد النصوص لتشمل كل أولئك المستعملين الذين لديهم إعاقة حسية؟  
(ز) هل هناك قيود على تصدير واستيراد هذه المواد المكيفة؟

○ حرية التعبير: يلعب حق المؤلف أيضاً دوراً في خلق وسائل إعلام حرة وعادلة وهي نقطة هامة ينبغي النظر فيها بالإشارة إلى الزيادة في استعمال التقنية السمعية-البصرية في التدريس. إن السبل المتنوعة التي تستخدم في التعلم، وانتشار المنافذ الإعلامية والمستهلكين قد تسبب فيها جزئياً التقدم الأخير في التكنولوجيا.

- (20) هل يسمح بمراجعة المصنفات الخاضعة لحق المؤلف في وسائل الإعلام؟  
(21) هل يجوز إعادة نشر الخطابات السياسية في وسائل الإعلام؟  
(22) هل يجوز إعادة نشر المحاضرات والخطابات العامة في وسائل الإعلام؟  
(23) هل يجوز السماح بتبادل الملفات بين الشبكات النظرية؟  
(24) هل يجوز السماح بنشر المصنف الخاضع لحق المؤلف في التقارير الإخبارية؟  
(25) هل هناك نص يحكم "إعادة خلط" تسجيلات الصوت؟  
(26) هل تتطلب "إعادة خلط" التسجيلات الصوتية إنفاً؟

○ أخرى: بلا شك هناك الكثير من النصوص الخاصة بدولة معينة والتي يجوز أن تتضمن استثناء أو قيوداً مغايراً لتلك النصوص التي تمت تغطيتها سلفاً:  
(27) هل هناك أي استثناءات وقيود أخرى تمكن/تزيد من إتاحة مواد إتاحة المعرفة؟

○ التعامل العادل/الاستعمال العادل: يشكل التعامل العادل أو الاستعمال العادل مجموعة من الدفوع مقابل الإجراء الخاص بالإخلال بحق المؤلف. بعبارة أخرى، يمكن التعامل العادل/الاستعمال العادل - كمجموعة من النصوص المترابطة - من الاستعمال اليومي والمعتاد وتبادل المواد الخاضعة لحق المؤلف لكي تكون مسموحاً بها قانونياً.

(28) هل هناك نص يحكم الاستعمال العادل/التعامل العادل؟ إن كانت الإجابة بنعم، يتعين النظر في المجموعة التالية من الأسئلة الفرعية:

- (أ) إلى أي مدى يشمل النص الخاص بالاستعمال العادل/التعامل العادل البحث والدراسة؟  
(ب) هل يشمل النص الخاص بالاستعمال العادل/التعامل العادل النقد و/أو المراجعة؟  
(ج) هل يشمل النص الخاص بالاستعمال العادل/التعامل العادل التقارير الإخبارية و/أو التقارير عن الأحداث الحالية؟  
(د) هل يشمل الاستعمال العادل/التعامل العادل الاستشارة المهنية؟  
(هـ) هل يشمل الاستعمال العادل/التعامل العادل الإجراءات القضائية؟  
(و) هل يحدد القانون بشكل خاص حجم العمل الذي يستخدمه المستعمل بموجب الاستعمال العادل/التعامل العادل (مثلاً 10 صفحات، أو 10%، أو فصل واحد)؟  
(ز) هل يسمح بالنسخ الخاص للمصنفات غير الرقمية؟  
(ح) هل يسمح بالنسخ الخاص للمصنفات الرقمية؟

○ المقتطفات: إن حرية الاقتباس لا تعد فقط جزءاً مكملًا للعلم بل تعتبر أيضاً جزءاً مكملًا لحرية التعبير.

29) إلى أي مدى يسمح بالاقْتباس؟ للرد على هذا السؤال، يتعين النظر في هذه المجموعة من الأسئلة الفرعية ضمن أشياء أخرى:

- (أ) هل هناك أي قيود على الاقتباس؟
- (ب) هل هناك قيود على أنواع المصنفات التي يقتبس منها؟
- (ج) هل هناك قيود على الطبيعة "العامة" للعمل المقتبس منه؟
- (د) هل هناك قيود على طول الاقتباس؟
- (هـ) هل هناك قيود على هدف الاقتباس؟

○ المصنفات الحكومية والإجراءات القانونية: من الطبيعي أن تكون الحكومات أكبر الجهات المنتجة للمعرفة: من خلال التقارير، والمسوحات، والإحصاءات إلى المشروعات الممولة في كل حقل أكاديمي. يجوز أن ينطبق العمل الذي تموله الحكومة على الأفراد والأكاديميين والمؤسسات. يجب أن تكون مصادر الحكومة مصادر عامة: ويتبع ذلك أن أي عمل ينفذ من أجل المصلحة العامة - مما يعني، بصرف النظر عن بعض تطبيقات حق المؤلف، أن هذه المصنفات يجب أن تكون متاحة بحرية وسهولة وقابلة للتكيف بقدر ما تقتضي الضرورة.

### 30) مصنفات الحكومة:

- (أ) هل تعد كل مصنفات الحكومة (مثل المصنفات التي أعدها المسئول أو الموظف بالحكومة كجزء من الواجبات الرسمية لذلك الشخص) من المصلحة العامة؟
- (ب) هل تعتبر كل المصنفات التي تمولها الحكومة من المصلحة العامة؟
- (ج) هل هناك أية قيود على استعمال/تكييف مصنفات الحكومة؟

### 31) هل تعد الإجراءات القضائية من المصلحة العامة؟

○ الاستيراد الموازي: يشير الاستيراد الموازي إلى المنتج الخاضع لحق المؤلف والمتحصل عليه بطريقة قانونية في سوق دولة ما، ومن ثم يستورد إلى دولة ثانية دون إذن من مالك حق المؤلف في الدولة الثانية. إنه نظام يمكن عبْره، على سبيل المثال، تصحيح الفروق السعرية الشاذة (كما تكون قائمة بين السلع المماثلة الخاضعة لحق المؤلف في البلدين) من أجل المصلحة العامة، خاصة حينما تكون السلعة المعنية الخاضعة لحق المؤلف سلعة ضرورية مثل الكتاب المدرسي.

32) هل يسمح باستيراد المواد الخاضعة لحق المؤلف؟ إن كانت الإجابة بنعم، هل هناك قيود قائمة؟

○ التراخيص الإجبارية والشرعية: إن رخصة حق المؤلف غير الاختيارية (الإجبارية) تعتبر استثناء لقانون حق المؤلف والذي يوضح باعتباره ضماناً للحكومات تستطيع عبْره تصحيح الإخفاق في السوق. إن إصدار هذه الرخصة يفترض عادة أن حامل حق المؤلف يجب أن يمنح الحقوق الملحقة المادة إلى آخر أو آخرين - إما إلى الدولة أو المنتج الفرد/المنتجين الأفراد. من المعتاد أن يتلقى حامل حق المؤلف بعض الأجر إما بموجب القانون أو يحدد عبْر التحكيم. تعتبر التراخيص الإجبارية آلية ضرورية لإتاحة المادة التي يعد المصنف الخاضع لحق المؤلف فيها غير متاح أو من غير الممكن الحصول عليه بسبب ارتفاع التكاليف من بين الظروف الأخرى.

33) هل هناك نصوص تحكم الترخيص الإلزامي (غير الاختياري)؟ إن كانت الإجابة بنعم، ما هي الظروف المرتبطة بذلك؟

○ إدارة الحقوق الرقمية (DRM) وتدابير الحماية التكنولوجية (TPM): إن القضية التي تحظى بأهمية بالغة - الآن وفي المستقبل - هي مسألة إدارة الحقوق الرقمية، وهي عبارة تستعمل للتكنولوجيات التي تعرف وتضع موضع التنفيذ حدود إتاحة وسائل الإعلام الرقمية أو البرمجيات. نتيجة لذلك، فإن الحقوق التي يضيفها القانون، في إطار إدارة الحقوق الرقمية، تصبح نافذة بواسطة حامل حق المؤلف عبر تدابير الحماية التكنولوجية والتي تمنع الحصول على الوسائل الإعلامية أو البرمجيات بطريقة تخل بحقوق حامل حق المؤلف. في معظم الحالات، يتم تضمين نصوص إدارة الحقوق الرقمية وتدابير الحماية التكنولوجية في القانون نتيجة التزامات تترتب بموجب اتفاقيات الويبو بشأن الانترنت (اتفاقية الويبو لحق المؤلف (WCT) ومعاهدة الويبو للأداء والتسجيل الصوتي (WPPT)). رغم ذلك هنالك عدة حالات نجد فيها دولا لم توقع بعد على هذه الاتفاقيات ولكنها ضمنت نصوصاً خاصة بإدارة الحقوق الرقمية وتدابير الحماية التكنولوجية في صلب تشريع وطني. تظل نظم إدارة الحقوق الرقمية وتدابير الحماية التكنولوجية مثيرة للجدل، بما أن لديها الإمكانية الكفيلة بتهديد فرص الابتكار التي تنبثق بواسطة إخضاع المواد للترقيم وشيوع الانترنت - بالسماح لحاملي حق المؤلف بفرض قيود على الحصول على وسائل الإعلام الرقمية أو البرمجيات في إطار شروط يكون مسموح بها حالياً بموجب قانون حق المؤلف. لهذا تحمل إدارة الحقوق الرقمية وتدابير الحماية التكنولوجية مضامين ليس فقط على الاستعمال القانوني والشخصي بل أيضاً على الابتكار المستقبلي. تمثل النصوص المناهضة للاحتيال مصدر قلق - حيث أن النصوص في القانون تجعل من غير الشرعي القيام بالاحتيال أو التحويل في آليات الحماية التكنولوجية - حتى ولو كان المستعمل مثلاً يمارس حق التعامل العادل مع المصنّف.

34) هل يحتوي القانون على نصوص متعلقة بإدارة الحقوق الرقمية و/أو تدابير الحماية التكنولوجية؟ إن كانت الإجابة بنعم، ما الذي تنص عليه هذه النصوص؟

35) هل يتمتع حاملون لحق المؤلف بالحقوق الإستثنائية لإدارة النشر (التوزيع و/أو الإيجار و/أو الاتصال/الإتاحة)؟

36) هل يتضمن القانون نصوصاً متعلقة بمعارضة الاحتيايل؟ إن كانت الإجابة بنعم، ما الذي تنص عليه النصوص؟

37) هل الاحتيايل مسموح به حين ممارسة الاستعمال المصرح به مثل التعامل العادل، والاقتطاف، الخ...؟

#### 2.1.1.4 الحوافز الخاصة بالتراخيص العامة

بينما اتبع قانون حق المؤلف على الصعيد التقليدي نمطاً حددته المعاهدات الدولية المرتبطة به، هنالك عدة جوانب من قانون حق المؤلف ظلت نسبياً غير خاضعة لتفويض أو صلاحية. على سبيل المثال، بالإضافة للاستفادة من أوجه المرونة المضمنة في نظام حق المؤلف، تتمتع الدول بخيار تشجيع الإنتاج والاستعمال وتنمية الآليات مثل برمجيات المصدر الحر والمفتوح (FOSS) والمواد ذات المحتوى المفتوح مثل الكتب المدرسية المفتوحة - بهذا تقدم دعماً رسمياً للمبادرات الذاتية التي تحث على إتاحة مواد التعلم والمعرفة. إن برمجيات المصدر الحر والمفتوح يمكن استعمالها ونسخها ودراستها وتعديلها وإعادة توزيعها دون قيد.

الإتاحة المطلقة تشير عادة للمادة المتوفرة مجاناً (مثل المادة المتوفرة في المواقع الإلكترونية) والتي يمكن إعادة إنتاجها ، وتكييفها وتوزيعها بلا مقابل، حتى ولو كانت منتجة وموزعة لتحقيق الكسب التجاري (اعتماداً على طبيعة الرخصة المختارة من منشئها). رخصة المحتوى الحر تعتبر آلية قانونية تسهل انتشار المحتوى المتاح مجاناً.

38) هل هناك حوافز للاستعمال والإنتاج والنشر لبرمجيات المصدر الحر والمفتوح في سياق قانون حق المؤلف أو في موقع آخر في القانون/السياسة الوطنية؟  
39) هل هناك حوافز للاستعمال والإنتاج والنشر للمادة المتاحة مجاناً و/أو مادة المحتوى الحر (مثل الكتب المدرسية) في سياق قانون حق المؤلف أو في موقع آخر في القانون/السياسة الوطنية؟

### 2.1.1.5 قضايا متنوعة

وأخيراً، يجب على الباحثين أن ينظروا في الأسئلة ذات الطبيعة المتنوعة والتي تشمل القضايا المعاصرة والتاريخية المرتبطة بحق المؤلف وقواعد التجارة العالمية:

40) هل يحتوي قانون حق المؤلف نصوصاً متعلقة بالمعرفة والتراث التقليديين؟، إن كانت الإجابة بنعم، ما هي هذه النصوص؟  
41) هل هناك اتفاقيات تجارية (مثلاً مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي) لديها مضامين على حق المؤلف - إما حالياً أو في المستقبل؟  
42) هل تستثني "الاتصالات بالجمهير" (أو عبارة مرادفة كما هو معرف) الاتصالات الخاصة وغير التجارية و/أو الاتصالات التعليمية؟  
43) هل "الإيجار التجاري" (أو عبارة مرادفة، كما هو معرف) تستثني الاقتراض الذي لا يستهدف الربح أو توزيع المصنفات، التي تتضمن استعمال المصنفات في التعليم؟  
44) هل التنازل من حامل/مالك الحقوق عن كل الحقوق أو حقوق بعينها منحت بموجب قانون المؤلف يتم الاعتراف به قانونياً عبر أي اتصالات عامة؟  
45) هل هناك أي تمييز في أي موقع في القانون بين المصنفات المحلية والمصنفات الأجنبية (الدولية)؟  
46) كيف يحاسب القانون جهات تقديم خدمات الاتصالات عن بعد (مثل جهات تقديم خدمة الانترنت) على انتهاك حق المؤلف وما المسؤولية التي تقع على عاتق هذه المنشآت؟

### 2.1.1.6 القوانين خارج نطاق حق المؤلف

في الكثير من الحالات، من الراجح أن يكون للقوانين التي تقع خارج نطاق حق المؤلف تأثير ما على كيفية تفسير تشريعات حق المؤلف في دولة بعينها. في حالة التعليم، مثلاً، ربما تكون هناك حقوق دستورية مرتبطة بالتعليم والتنمية من شأنها أن تؤثر على كيفية قراءة تشريع معين مرتبط بحق المؤلف. في حالات أخرى، ربما تكون هناك سوابق قضائية من قضايا المحاكم والقرارات التي تتعلق بحق دستوري (مثل الحق في التعليم) أو حق آخر لديه أهمية قانونية حول تطبيق قانون حق المؤلف.

الأمثلة الأخرى من القوانين غير المتعلقة بقوانين حق المؤلف والتي ربما تكون ذات صلة تتمثل في الآتي:

- مراقبة المطبوعات وحرية الإعلام
- تبعات ومسئوليات جهات تقديم خدمة الانترنت
- المنافسة والاحتكارات

على باحثي الدولة أن يوسعوا إطار بحثهم ليشمل الموضوعات المتعلقة بالقوانين من أجل عكس صورة كاملة للبيئة التشريعية للدولة فيما يتصل بحق المؤلف وإتاحة مواد التعلم.

### 2.1.2 القرارات القضائية والإدارية

إن نظام السوابق القضائية، الذي يشير للأحكام والنتائج المنبثقة عن قضايا المحاكم، يعتبر قيماً لفهم وتفسير وتحليل التشريع. يتوقع من فرق البحث في الدولة المعنية بقدر ما أمكن أن تقوم ببحث وتحليل القضايا ذات الصلة بغية الوصول إلى فهم أفضل لبيئة حق المؤلف في البلاد. من المرجح أن تكون القضايا التي ترتبط بحق المؤلف في الكثير من الدول إما نادرة أو غير موجودة. حينما لا يكون نظام السوابق القضائية المتعلق بمسائل حق المؤلف قائماً، يتعين على الباحثين أن يبحثوا عن الأسباب المحتملة لهذا الفراغ.

يتم استخلاص القضايا من قواعد البيانات الالكترونية والمطبوعة والمطبوعات. من المرغوب فيه تسجيل كافة القضايا ذات الصلة، بالإضافة إلى الملاحظات التي تدل على صلتها. يطلب من فرق الباحثين الآتي:

- تحديد المصدر الحقيقي للقضية المستخدمة والذي يتضمن المصدر المؤسسي للسجلات (سواء كانت من المحاكم، أو المكتبات، الخ...)
- توثيق أسئلة البحث الحقيقية المستخدمة موضحة بجلاء العملية المتعلقة بتشكيل البحوث؛
- توضيح تاريخ البحث؛
- إعداد سجل كامل بثبت المراجع من الوثائق المستردة؛
- إعداد ملخصات للقضايا أو حاشية؛
- وإعداد تحليل قانوني وصفي لمجموعة السوابق القضائية المتحصل عليها.

يجب على فرق البحث أن تدرج قائمة بالوثائق المتضمنة الإجراءات وأسئلة البحث على الموقع الالكتروني لمشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا". يتعين على الباحثين ملاحظة أن إجراءات ونتائج البحث في السوابق القضائية هي فقط التي ستدون في الموقع الالكتروني، وليس البيانات المستخلصة من المقابلات الخاصة بتقييم الأثر في الجزء المتعلق بالبحث الكيفي والمدرج في الجزء التالي. تخضع البيانات المستخلصة من المقابلات للسرية الصارمة ومتطلبات الخصوصية التي تنص عليها قوانين الدول التي تخضع للدراسة، وجامعة ويتواترسراند وسياسات مركز أبحاث التنمية الدولية، كما سيتم توضيح ذلك لاحقاً. ستقرر فرق البحث في الدول المعنية بشأن عمق ومدى القضايا التي يرغبون في النظر فيها باعتبارها متقاطعة ومرتبطة بحق المؤلف وإتاحة مواد التعلم استناداً على رؤية ورسالة وأهداف مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" وأسئلته وفرضياته.

### 2.2 عنصر البحث الكيفي

يجب اتخاذ خطوتين في تقييم الأثر التطبيقي للقوانين على بيئة حق المؤلف في البلاد. تتمثل الخطوة الأولى في الاستعانة بالمصادر الثانوية مثل المقالات العلمية، ووثائق السياسات، وتقارير الحكومات، والمصادر الأخرى. بينما تنعكس الخطوة الثانية في إجراء مقابلات رسمية (مقابلات لتقييم الأثر) مع الأشخاص الذي لديهم معرفة بالآثار المقصودة أو الحقيقية لقانون حق المؤلف حول إتاحة مواد التعلم.

## 2.2.1 المصادر الثانوية

يقصد بالاستعانة بالمصادر الثانوية خلق جسر بين الجوانب القانونية والتطبيقية لبيئة حق المؤلف في الدولة. يستعين الباحثون بالعديد من المصادر التي تحتوي على التعليقات حول الآثار التي تسعى قوانين حق المؤلف لتحقيقها أو الآثار الحقيقية لهذه القوانين على إتاحة مواد التعلم في الدولة الخاضعة للدراسة. تتضمن هذه المصادر الكتب، والمقالات الأكاديمية، والتقارير الحكومية، والمنشورات، والموجهات، والمصادر الأخرى. يجوز أن تنبثق هذه الوثائق من الخبراء الأكاديميين، والخبراء المحليين، وحاملي حق المؤلف، والاتحادات الصناعية، والمكتبات، والمؤسسات التعليمية، والإدارات الحكومية أو أي معلقين آخرين حول قانون حق المؤلف والممارسة فيه.

من المهم في تنفيذ هذا الجزء من منهجية البحث أن نكون على علم بالمواد التي نحصل عليها من أي أو كل المجالات. يتعين على الباحثين ألا يركزوا فقط على المصادر القانونية. يمكن الحصول على معلومات مفيدة من المراجع المتحصل عليها من مجالات مثل التعليم، والمكتبات، وعلوم المعلومات، والتجارة، والفنون، والأدب أو مصادر أخرى.

مع ذلك، يجب على الباحثين أن يقتصروا في تركيزهم على المصادر المحلية بدلاً من التركيز على المصادر الأجنبية أو الدولية. (يجب ملاحظة أن الفريق الذي يجري المراجعة المقارنة والنهائية على امتداد البلاد (عنصر البحث الثالث الموصوف في الجزء 2.4) سيجري بحثاً شاملاً ويطلع على المصادر الدولية والمصادر ذات الصلة من خارج إفريقيا). ربما يتمثل الاستثناء المتاح للباحث المحلي في الدولة في وجود مصادر مؤثرة معينة تم الحصول عليها من خارج الدولة الخاضعة للدراسة، من ثم يجوز للباحثين في الدولة المعنية أن يختاروا تضمينها في مراجعتهم. أيضاً إن لم تكن هنالك مصادر علمية ثانوية على المستوى المحلي، تعد هذه في حد ذاتها نتيجة مهمة تُضمّن في التقرير.

في هذا السياق، من واجب الباحثين في كل دولة خاضعة للدراسة تحديد الموقع وتجميع البيانات والتوفيق بينها ووضع النتائج في تقرير بناء على مراجعتهم للمصادر الثانوية. يتعين على الباحثين بحث قواعد البيانات التجارية والمجانية للتأكد على المراجعة الشاملة للمصادر التي يمكن الحصول عليها من المراجع ذات الصلة. من الضروري للباحثين القيام بالتوثيق الدقيق لإجراءات البحث عن المصادر الثانوية. يجب الاحتفاظ بالسجلات مع استعمال الكلمات الأساسية للبحث عن المصادر في قواعد البيانات. يجب الاحتفاظ بهذه السجلات وإرفاقها بالمراجعة النهائية لتقارير البحوث عن الدول التي أجريت عليها الأبحاث حين تقديم هذه التقارير.

من ثم يقوم الباحثون بإعداد قائمة بالمراجع تحتوي على كل المصادر الثانوية ذات الصلة في الدولة التي أجريت عليها الدراسة. يجب تضمين هذه القائمة بالمراجع في تقرير المراجعة النهائي عن الدولة المعنية. للتأكيد على الانسجام، يتعين على الباحثين استخدام صيغة الاستشهاد المعيارية التي تتبناها مجلة جامعة أوتاوا للقانون والتكنولوجيا في تقديم قوائم المراجع. طورت المجلة نصاً إنجليزياً وفرنسياً يتضمن دليلاً شاملاً بشأن الأسلوب وصيغة الاستشهاد بالأراء والمقتطفات والتي صممت خصيصاً لوضع الأولويات وترقية إتاحة العلم مجاناً. مراجعة دليل الاستشهاد بالمراجع والآراء مضمن في مجلة جامعة أوتاوا للقانون والتكنولوجيا والمنشور على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.uoltj.ca/documents/JudgePavlovicUOLTJCitationExcerpt.pdf>.

يتضمن تقرير كل دولة خضعت للبحث والمراجعة جزءاً يصف النتائج الخاصة بمراجعة المصادر المحلية الثانوية. يجب على الباحثين جمع المصادر، بقدر ما كان ذلك ممكناً، من أجل تحديد الموضوعات والاتجاهات. يتمثل الهدف العام في الحصول على تصور عام حول

كيفية رؤية العديد من المعلقين في كل دولة أجريت عليها الدراسة لأداء قانون حق المؤلف لوظائفه في واقع الممارسة. ستكون هذه المعلومات التي جمعت من المصادر الوثائقية الثانوية تكملة مفيدة للمقابلات الرسمية من أجل تقييم الآثار في تحديد الأثر الفعلي للقانون والممارسة في الدولة على إتاحة مواد التعلم.

## 2.2.2 مقابلات تقييم الأثر

يتكون معظم الجزء الخاص بالبحث الكيفي من إجراء مقابلات رسمية لتقييم الأثر مع أشخاص من الراجح أن تكون بحوزتهم معلومات عن الآثار المستهدفة والآثار الحقيقية لبيئة حق المؤلف على إتاحة مواد التعلم في البلاد. يتمثل الهدف الرئيسي لهذا العنصر من فهم كيفية أداء القانون لمهامه، إن كان يؤدي مهامه فعلاً، "على الصعيد الواقعي" في كل دولة أخضعت للدراسة. لا يتوقع أن تأتي المقابلات ببيانات للتحليل الإحصائي. بالمقابل، يقصد بالمقابلات إنتاج أدلة سماعية مع أنها موضوعية وموثقة حول الأثر الذي يحققه قانون حق المؤلف على إتاحة مواد التعلم في الواقع. تسهل هذه المعلومات إجراء مقارنات بين الدول الخاضعة للدراسة وتمكن فريق المشروع من إعداد الإستراتيجيات المناسبة لتقديمها للشركاء المباشرين خلال مرحلة نشر المعلومات والحوار بشأن السياسات الخاصة للمشروع. من أجل السماح بإجراء تقييم مقارن ومفيد يستند على الدراسات التي أجريت على الدول، يتعين على الباحثين في كل دولة أجريت عليها الدراسة إجراء مقابلات مماثلة أو مقارنة على الأقل. مع ذلك هنالك فوارق أساسية بين الدول المشاركة في الدراسة تمنع فرق البحث من إجراء مقابلات مماثلة تماماً في كل الظروف. لهذا يجب خلق توازن بين الانسجام والمرونة في كل الدول التي أخضعت للدراسة، يتطلب هذا اختياراً وتنسيقاً حذرين لموضوعات وأسئلة المقابلة.

### 2.2.2.1 اختيار المبحوثين

يبدأ الباحثون الاستعداد للمقابلات الرسمية بتحديد المبحوثين المستهدفين لجمع البيانات منهم. يتمثل الهدف الأساسي في اختيار موضوعات يمكن أن تقدم بيانات عن الآثار المستهدفة أو الحقيقية لقانون حق المؤلف. لهذا يجب أن يسعى الباحثون لاختيار مبحوثين لديهم معرفة جوهرية بقانون حق المؤلف على المستوى الرسمي وعملية السياسات المرتبطة بالقانون بالإضافة إلى مبحوثين يحظوا بمعرفة أساسية بالجوانب العملية لإتاحة مواد التعلم. مثال مبحوث يتبع للمجموعة الأولى يتمثل في شخص من إدارة حكومية مسئول عن قضايا حق المؤلف. ومثال المجموعة الأخيرة ينعكس في إداري مسئول قضايا حق المؤلف في مؤسسة تعليمية فوق المرحلة الثانوية.

أوضحت المشاورات مع أعضاء فريق الباحثين عن الدول التي أجريت عليها الأبحاث سلفاً أوجه الشبه العامة فيما يتعلق بالمبحوثين الذين تتم معهم المقابلة، واستناداً على الأهداف الخاصة بإجراء المقابلة في مرحلة البحث، يتوقع أن يجري الباحثين مقابلات مع مبحوثين لهم علاقة ببعض أو معظم المجموعات التالية. من الملاحظ أن هذه الفئات ليست منطبقة على كل الدول.

- **الإدارات الحكومية، المسؤولة عن وضع السياسات الوطنية الخاصة بحق المؤلف و/أو صياغة تشريع حق المؤلف.** في مختلف الدول ربما تكون هذه الإدارة وزارة الصناعة أو التجارة أو الثقافة أو العدل أو مؤسسة أخرى مثل مكتب النائب العام. يجوز أن تتقاسم عدة إدارات المسؤولية حول حق المؤلف مما يتطلب إجراء عدة مقابلات للحصول على البيانات الكافية.

- *المجتمعات التعليمية والمستخدمين التعليميين*، (نقر بحقيقة أن المجتمعات التعليمية يمكن أن تكون منشئة و/أو حاملة لحق المؤلف). تتأثر هذه المجتمعات بقانون حق المؤلف والسياسات المتعلقة بإتاحة مواد التعلم. من المحتمل أن تكون هذه المجموعة من المبحوثين متنوعة. ربما تتضمن الوزارات الاتحادية أو وزارات الدولة أو وزارات المحافظات المتخصصة في التعليم. يجوز أن يكون الإداريين التعليميين على مستوى الحكومة المركزية أو الكليات الجامعية أو الإدارات مصادر قيمة للبيانات. يجوز للباحثين الاستعانة بأشخاص في الإدارات الجامعية المختصة بالتوثيق والتصوير، والمكتبات، و/أو وحدات تكنولوجيا المعلومات والتي ربما تكون لها معرفة بالعلاقة بين حق المؤلف وإتاحة مواد التعلم. سيكون أيضاً من المناسب إجراء مقابلات مع الطلاب والمعلمين. لمراعاة أغراض اللياقة والفاعلية، ربما يرغب الباحثون في تركيز جهودهم على مجموعات من الوزارات والمدارس والمعلمين والطلاب.

- *حاملو حق المؤلف*، ومن ضمنهم الجهات المنشئة لمواد التعلم، والمطابع، ومنظمات الإدارة الجماعية، ونقابة الحرفيين، والاتحادات المهنية و/أو والاتحادات الصناعية. يجب أن يولي الباحثون عناية خاصة بالاعتراف بالفارق الشكلي بين "المستخدمين" و"المنشئين" وضرورة نقاديه، خاصة بالإشارة إلى أن الكثير من العناصر الأساسية في السياق التعليمي تلعب أدواراً متعددة.

- *الوسطاء* الذين يوزعون مواد التعلم. يتبع بائعو للكتب، بما فيهم المحلات التجارية التي تبني من الطوب والطين، ومحلات البيع بالتجزئة على المواقع الالكترونية، ومحلات بيع الكتب في الجامعات لهذه المجموعة. بالإضافة "لمحلات النسخ" التي تقوم بنسخ مواد التعلم في المؤسسات التعليمية أو بالقرب منها. يمكن أيضاً اعتبار جهات تقديم خدمات الانترنت في القطاع الخاص أو المؤسسات التعليمية كجهات تقديم خدمات تقوم بتوفير مواد التعليم الالكترونية وربما تكون مجموعة مناسبة لجمع البيانات.

- *الإداريون ووكالات إنفاذ قانون حق المؤلف أو المهنيون المختصون في حق المؤلف*. ربما تكون لدى بعض الدول هيئات إدارية تؤثر بشكل مباشر على إتاحة مواد التعلم. يمكن اعتبار مجلس أو هيئة حق المؤلف التي تتمتع بسلطات الموافقة على التعريفات والرسوم الخاصة بتصوير أو نسخ المصادر بالمؤسسات التعليمية نموذجاً لهذه الهيئات. جهات تنفيذ القانون مثل الشرطة ومسؤولي الجمارك أو المنشآت المماثلة ربما تلعب أيضاً دوراً في توفير مواد التعلم، بالإضافة للقضاة والمحامين أو المهنيين الآخرين المشاركين في ممارسة الأعمال المرتبطة بحق المؤلف.

في اختيار المبحوثين الذين تجمع منهم البيانات، يتعين على الباحثين ألا يكونوا فقط على علم بالحاجة للتأكيد على الانسجام النسبي مع الباحثين في الدول الأخرى، بل يجب أن يكونوا أيضاً على علم بمحدودية الزمن والموارد المتاحة لإجراء المقابلات. لهذا يجب على الباحثين أن يولوا عناية خاصة للتأكيد على أن البيانات التي يجمعونها ترتبط خاصة بحق المؤلف وإتاحة مواد التعلم ولا ترتبط بنظام حق المؤلف في البلاد بشكل عام.

يحتاج الباحثون لوضع المبحوثين وفقاً للأولويات المحددة. يتوقع على أدنى مستوى تأكيد الباحثين على العمق في مقابلاتهم مع العناصر المختارة من مجموعتين رئيسيتين - الحكومة والمجتمع التعليمي - بإجراء عدة مقابلات مع كل هذه الفئات. ويتعين مراعاة شرط قيام كل فريق بإجراء مقابلة على الأقل مع عنصر أساسي واحد يعتبر "حاملاً لحق المؤلف". فوق ذلك يتمتع كل فريق بالسلطة التقديرية، في سياق عوائق الزمن والميزانية، لتنفيذ الكثير من

المقابلات بالقدر الذي يراه مناسباً للحصول على فهم موثوق حول كيفية أداء قانون حق المؤلف لمهامه على الصعيد التطبيقي لتحقيق الأثر المطلوب على إتاحة مواد التعلم في البلاد.

بشأن اتخاذ القرارات حول المقابلات خارج إطار المجموعات الثلاث (الحكومة، والمجتمع التعليمي، وحاملي حق المؤلف) سيكون الأمر متروكاً لكل فريق بحث ليقرر بشأن التوازن المعقول بين مدى وتنوع المجموعات التي يتبع لها المبحوثون وعمق التحقيقات في داخل كل مجموعة. على سبيل المثال يجوز للباحثين في بعض الدول أن يقرروا إجراء مقابلات مع عنصر رئيسي واحد من بين العديد من المجموعات، ومن ناحية أخرى قد يحتاج الباحثون من دول أخرى الاستعانة بعناصر رئيسية متعددة من نفس الفئة من أجل الحصول على بيانات مفيدة. في كلا الحالتين، يجب على الباحثين أن يبينوا في تقارير التقييم عن الدولة المعينة كيفية الاختيار والأسباب التي دفعتهم لاختيار إجراء المقابلات بالطريقة التي اختاروها.

أيضاً من أجل الحصول على بيانات موثوقة وقابلة للإدارة بشكل معقول، يجب أن تركز المقابلات على المجتمع التعليمي بعد المرحلة الثانوية. لا يتطلب هذا من الباحثين تجاهل البيانات أو الامتناع عن الإدلاء بملاحظات عن مواد التعلم بالنسبة للمجتمعات التعليمية الابتدائية والثانوية. على النقيض من ذلك، إذا رأى الباحثون أن هنالك معلومات متاحة من المجتمعات التعليمية الابتدائية والثانوية يجب عليهم إدراجها في التقرير. إن كان الزمن والموارد محدودة، من الضروري أن يجمع كل فريق بحث خاص بالدولة المعينة البيانات المتعلقة بإتاحة مواد التعلم على الأقل في سياق التعليم فوق الثانوي (مثل الجامعات).

يجب على الباحثين أن يكونوا على علم بالقضايا المتعلقة بالعمر والنوع والمجموعة العرقية والفئة في اختيار موضوعات المقابلة التي يتم عبرها تجميع البيانات عن الأثر العملي لبيئة حق المؤلف على إتاحة مواد التعلم.

فيما يتعلق بالمخاوف تجاه الفئة العمرية، يجدر ملاحظة أن الباحثين يخضعون لعوائق قانونية وأخلاقية صارمة. كما هو موضح في عقود البحث التابعة لمشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا"، يشترك الأطفال في البحث إذا دعت الضرورة القصوى. يجب الاستفادة إن أمكن من الوسائل البديلة في جمع البيانات. مثلاً، بدلاً من إجراء مقابلة مع صغار المتعلمين للحصول على معلومات عن إتاحة مواد التعلم في المدارس الابتدائية، يجوز للباحثين الاستعانة بمعلمي المدارس الابتدائية الحاليين أو السابقين والذين يعملون في كلية تعليمية أو وزارة حكومية. ينبغي ملاحظة أن هذه الإستراتيجيات يمكن أيضاً الاستعانة بها للحد من المشكلات اللوجستية المرتبطة بإجراء المقابلات الميدانية. إذا تعين إشراك الأطفال في البحث، ينبغي إلزام الباحثين باتباع الموجهات الخاصة بالحصول على إذن من أولياء الأمور، على النحو الموضح في عقود البحث التابعة لمشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا".

تعتبر قضايا المساواة بين الجنسين مصدر اهتمام رئيسي للمشروع. يجب على الباحثين أن يسعوا لإجراء مقابلات مع نسب متوازنة من الرجال والنساء. إذا كانت هناك نسبة قليلة من النساء أو ليست هناك نساء يشغلن مناصب ذات نفوذ معنية بحق المؤلف وإتاحة مواد التعلم، ينبغي على الباحثين تحديد أسباب حدوث ذلك. في هذه الحالات، على الباحثين أن ينظروا في مدى وكيفية اختلاف البيانات المجمعة إذا كان عدد النساء في المناصب ذات الصلة أكبر. تنطبق الاعتبارات المماثلة على العرق والجنس والطبقة الاجتماعية-الاقتصادية في المبحوثين. (راجع المزيد مما كتب حول هذه الموضوعات في الجزء المحدد أدناه واصفاً القضايا الأخلاقية).

في الختام ينبغي على الباحثين أن يلاحظوا أن مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" يركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اختيار المبحوثين. ويجب أخذ الحيطة والحذر في التأكيد على حصول الباحثين على أكبر حجم متاح من المعلومات عن صلة

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسئلة البحث. بقدر ما أمكن يجب اختيار موضوعات المقابلة لتقديم بيانات عن العلاقة المتقاطعة بين التكنولوجيا وحق المؤلف وإتاحة مواد التعلم. ينبغي على الباحثين في المجتمعات التعليمية، مثلاً، محاولة إجراء مقابلة مع ممثلي إدارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و/أو مراكز التعليم عن بعد.

### 2.2.2.2. القضايا اللوجستية والجوهرية

مجرد قيام الباحثين بتحديد الميخوثين الذين تتم معهم المقابلات، من الضروري التخطيط للمقابلات وإجرائها وإعداد تقرير عنها. يصف هذا الجزء من المرشد الإجراءات الخاصة بالتخطيط للمقابلات وطريقة إجرائها. يجب تجميع أكبر قدر من المعلومات الممكنة من المصادر المتاحة من أجل الحد من الوقت الذي يُنفق في الحصول على هذه المعلومات خلال المقابلات.

في التخطيط للقضايا اللوجستية، مثل زمان ومكان المقابلات، يتعين على الباحثين تحقيق التوازن بين العديد من الموضوعات المتداخلة. يجب الحد من إمكانية تعرض من تجرى معهم المقابلات لأي ضيق بقدر ما أمكن، وهذا يحتم على الباحثين من ناحية السفر إلى مواقع يسكن أو يعمل بها من تجرى عليهم المقابلات. من ناحية أخرى، تتطلب العوائق الخاصة بالميزانية قيام الباحثين بإجراء مقابلات بشكل فاعل بقدر ما أمكن. يجب على الباحثين إن أمكن هيكلية المقابلات للحد من الوقت والتكاليف. إن التخطيط الشامل للقضايا اللوجستية والجوهرية يساعد كثيراً في هذا الصدد.

أيضاً قبل إجراء كل مقابلة، يُلزم الباحثون بالتعامل الصريح مع قضايا القبول والسرية. ويجب عليهم أن يوثقوا في تقاريرهم كيفية تجاوبهم مع كافة المتطلبات التعاقدية والأخلاقية القابلة للتطبيق والتي توصف أدناه.

ينبغي على الباحثين الحصول على قبول يستوفي الشروط الشكلية والجوهرية من المبحوثين للمشاركة في البحث. بهذا يزود الباحثون مقدماً قبل أي مقابلة بوثائق تُقتسم مع المبحوثين. تتضمن الوثائق خلفية عامة حول الأهداف والمناهج والفوائد والمخاطر المتوقعة من البحث. يخطر المبحوثون عبر هذه الوثائق بحقهم في الانسحاب من البحث في أي وقت. بموجب المتطلبات التعاقدية والأخلاقية، لا يحق للباحثين استخدام الضغط أو الإغراء من أي نوع مهما كان لتشجيع الأشخاص ليصبحوا مشاركين في مشروع البحث.

يمنح الباحثون المبحوثين التزاماً بالسرية، يعد بأن المعلومات الشخصية لا تضمن في أي تقرير أو مطبوعة تنبثق من المشروع، وأن كل المعلومات الشخصية سيتم التخلص منها بنهاية البحث. يشير الباحثون أيضاً إلى أن اتصالاتهم وحوارهم مع من تجرى معهم المقابلة ستسجل باستخدام المسجلات الرقمية الصوتية. سيتم تدوين البيانات الناتجة وتخزين التسجيل الصوتي الأصلي لفترة لا تتجاوز ثلاث سنوات في موقع آمن مفتوحاً فقط أمام فريق البحث. (إذا اعترض المبحوثون على التسجيل الصوتي، يتعين على الباحثين المضي قدماً بلا تسجيل صوتي وأن يعتمدوا على تدوين الملاحظات).

يقع على الباحثين التزام تعاقدي وأخلاقي في كل دولة للتحقق من أن هنالك قيوداً على السرية المفروضة على المبحوثين تفرضها القوانين أو اللوائح المحلية. مثلاً إذا كان هناك نص يؤكد على الباحث الكشف للسلطات عن أي معلومات تم الحصول عليها بشأن نشاطات غير شرعية، يجب تحذير المبحوثين بعدم الكشف عن هوية الأفراد المشاركين في النشاطات غير الشرعية والتي يكونون على علم بها أو يعتقدون أنهم على علم بها.

بالتوقيع على نموذج القبول - أو بإعطاء قبول شفهي صحيح (والذي يفضل أن يكن مسجلاً في شريط) في الحالات التي يرفض فيها المبحوث التوقيع على نموذج القبول - يعتبر أن المبحوثين قد وافقوا على المشاركة في الدراسة.

بمجرد حسم قضايا القبول والسرية، يتمتع الباحثون بمهلة مقدرة في تحديد سياق الأسئلة الجوهرية التي تقدم والقضايا التي تبحث خلال المقابلات. يتمتع كل فريق بحث بالسلطة التقديرية لتحديد أفضل السبل الكفيلة بالحصول على البيانات الضرورية الخاصة بالنتائج التي تم الوصول إليها حول العلاقة بين بيئة حق المؤلف وإتاحة مواد التعلم على صعيد الممارسة. يجب تصميم أسئلة المقابلة بهدف إرجاع البيانات المتعلقة بموضوعين أساسيين: (أ) ما هو الأثر الذي يسعى حق المؤلف تحقيقه على مواد التعلم؟ (ب) وما هو الأثر الحقيقي لبيئة حق المؤلف على إتاحة مواد التعلم؟ من الراجح أن يكون لدى المبحوثين معلومات كثيرة أو قليلة حول هذه القضايا المختلفة. من المتوقع في الواقع أن تختلف الأسئلة الموجهة للمشاركين في المقابلة الذين لديهم خبرة في قانون حق المؤلف وصناعة السياسات اختلافاً كبيراً عن الأسئلة الموجهة للمشاركين في المجتمع الأكاديمي، والأسئلة السابقة تختلف عن الأسئلة الموجهة لحاملي حق المؤلف.

تتضمن الأسئلة المقترحة وجوانب التحقيق خلال المقابلات مع من لهم معرفة بالقانون وصناع السياسات الخاصة بقانون حق المؤلف الآتي:

- *الخلفية العامة والسياق.* إذا كان الأمر قابلاً للتطبيق، ما هي وظيفة المنظمة التي يتبع لها المبحوثون؟ كيف تتم هيكلة المنظمة؟ ما هو دور المبحوث في المنظمة؟
- *الجهات المعنية المتصورة أو المستهدفة.* ما هي المجموعات أو الأفراد التي تعتبر أهم الجهات المعنية بقانون حق المؤلف وصناعة السياسات المتعلقة به؟ كيف تم التصديق على المعلومات عن حاجات وآراء تلك الجهات المعنية، وكيف تم تقييم المعلومات والاستجابة لها؟ كيف يمكن تصميم آليات التشاور، وإن كانت قائمة سلفاً كيف يمكن تحسينها؟
- *إتاحة مواد التعلم.* ما هي العلاقة بين حق المؤلف وإتاحة مواد التعلم؟ هل تعد إتاحة مواد التعلم أو زيادة وفرتها هدفاً لحق المؤلف، وإن كانت هدفاً، كيف تم تحقيق هذا الهدف؟ ما الذي ينبغي فعله بواسطة القانون وصانعي السياسات فيما يتعلق بهذا الموضوع؟

يمكن توجيه الأسئلة التالية للمشاركين في المقابلات من المجتمع التعليمي:

- *الخلفية العامة والسياق.* إذا كان الأمر قابلاً للتطبيق، ما هي وظيفة المنظمة التي يتبع لها المبحوثون؟ كيف تتم هيكلة المنظمة؟ ما هو دور المبحوث في المنظمة؟
- *إنتاج و/أو استهلاك مواد التعلم.* كيف يتمكن المبحوث ومنظمتهم من خلق أو استخدام مواد التعلم؟ ما هي أنواع مواد التعلم التي تتصف بالأهمية حتى تتاح من وجهة نظر المبحوث (مثل النسخة الإلكترونية أو الورقية، أو الوثيقة العامة أو المتخصصة أو الابتدائية أو المتقدمة، الخ...؟)
- *التطبع على حق المؤلف.* ما الذي يعرفه المبحوث عن حق المؤلف؟ هل المبحوث على علم بالحقوق، والالتزامات المتوقعة، والاستثناءات المتاحة، وما شاكل ذلك؟ إن الأمر قابلاً للتطبيق، أين تحصل المبحوث على معرفته/معرفتها بحق المؤلف؟ كيف وأين أتاحت المعلومات عن حق المؤلف من جانب المبحوث أو منظمتهم؟
- *أثر حق المؤلف.* كيف يؤثر قانون حق المؤلف على المبحوث ومنظمتهم؟ هل المبحوث ومنظمتهم لديهم سياسة رسمية تجاه حق المؤلف، وإن كانت هناك سياسة، ما هي هذه السياسة؟ إن لم تكون هناك سياسة قائمة، كيف تمت معالجة قضايا حق المؤلف بواسطة المبحوث ومنظمتهم؟
- *التأثير على قانون حق المؤلف وصناعة السياسات.* ما الذي يفعله المبحوث أو منظمتهم للمشاركة في قانون حق المؤلف وعملية صنع السياسات؟ إذا كان الأمر قابلاً للتطبيق، ما هو مدى نجاح أو إخفاق المحاولات السابقة للتأثير على القانون وصنع السياسات؟ ما هي

الإستراتيجيات التي تعد أكثر أو أقل نجاحاً؟ هل هناك أي محاولات سابقة للمشاركة في قانون حق المؤلف وصنع السياسات، وهل يرغب المبحوث ومنظّمته في فعل ذلك في المستقبل، وإن كانت هنالك رغبة كيف ستتحقق؟ ما هي أنواع الدعم الخارجي أو الداخلي التي ستكون أكثر فائدة في هذا السياق؟

يمكن توجيه الأسئلة عن الموضوعات التالية لحاملي حق المؤلف الذين يجوز أن يكونوا مرتبطين أو غير مرتبطين بمؤسسة تعليمية أو أن يكونوا جزءاً من المجتمع التعليمي:

- **الخلفية العامة والسياق.** إذا كان الأمر قابلاً للتطبيق، ما هي وظيفة المنظمة التي يتبع لها المبحوثون؟ كيف تتم هيكلية المنظمة؟ ما هو دور المبحوث في المنظمة؟
- **العلاقة مع المجتمعات التعليمية.** ما هي علاقة المبحوث أو منظّمته بالمجتمعات التعليمية؟ هل يعتبر المبحوث نفسه/نفسها عضواً بالمجتمع التعليمي؟ إذا لم يكن المبحوث عضواً بالمجتمع التعليمي، هل العلاقة بالمجتمع التعليمي إيجابية أم سلبية، حميمة أم مناوئة؟ ما الذي يمكن فعله لتعزيز أو تحسين العلاقة بين أعضاء المجتمع التعليمي والمبحوث أو منظّمته؟
- **إنتاج و/أو استهلاك مواد التعلم.** كيف يتمكن المبحوث ومنظّمته من خلق أو استخدام مواد التعلم؟ ما هي أنواع مواد التعلم التي تتصف بالأهمية حتى تتاح من وجهة نظر المبحوث (مثل النسخة الإلكترونية أو الورقية، أو الوثيقة العامة أو المتخصصة أو الابتدائية أو المتقدمة، الخ...؟)
- **التأثير على قانون حق المؤلف وصناعة السياسات.** ما الذي يفعله المبحوث أو منظّمته للمشاركة في قانون حق المؤلف وعملية صنع السياسات؟ إذا كان الأمر قابلاً للتطبيق، ما هو مدى نجاح أو إخفاق المحاولات السابقة للتأثير على القانون وصنع السياسات؟ ما هي الإستراتيجيات التي تعد أكثر أو أقل نجاحاً؟ هل هناك أي محاولات سابقة للمشاركة في قانون حق المؤلف وصنع السياسات، وهل يرغب المبحوث ومنظّمته في فعل ذلك في المستقبل، وإن كانت هنالك رغبة كيف ستتحقق؟ ما هي أنواع الدعم الخارجي أو الداخلي التي ستكون أكثر فائدة في هذا السياق؟

### 2.2.2.3 الاعتبارات الأخلاقية

لأن المقابلات الشخصية تعد جزءاً من منهجية البحث، يتضمن مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" بحثاً في العناصر البشرية موضوع البحث. تمت الإشارة إلى الالتزامات الأخلاقية والتعاقدية التي تحكم عمل الباحثين المشاركين في المشروع. يؤكد هذا الجزء ويفصل هذه الالتزامات. استخلصت موجهات البحث الأخلاقية التي تحكم عمل الباحثين بالمشروع بشكل أساسي من أربعة مصادر:

أولاً: بشكل عام، هنالك معايير دولية تم سنّها بموجب الموجهات الأخلاقية لأبحاث العلوم الاجتماعية الدولية المقارنة التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في إطار إدارة التحولات الاجتماعية. هذه الموجهات متاحة على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.unesco.org/most/ethical.htm>.

ينبغي على كافة الباحثين أن يطلعوا على هذه الموجهات بحذر. باختصار، تعتبر موجهات اليونسكو بمثابة مؤشرات حول السلوك الأخلاقي بوضع سلسلة من المبادئ التي يجب أن يتبناها الباحثون في أبحاثهم. من أهم المبادئ التي ترتبط بهذه القضايا:

- يجب أن يحترم الباحثون كرامة المبحوثين كأعضاء في المجتمع الإنساني، وألا يعاملوهم فقط كوسائل في إنجاز مشروع البحث وأهداف سياساته. يتطلب هذا تحقيق توازن بين فوائد ومضار البحث على الأفراد والمجموعات التي يقوم

الباحثون بإجراء بحوثهم في أوساطها بالإضافة إلى ضرورة احترام المجتمع بأسره.

- يعد الوعي والتجاوب مع واحترام القوانين والأعراف المحلية شيئاً ضرورياً.
- ينبغي على الباحثين أن يؤكدوا على حصولهم على القبول المستوفي الشروط الجوهرية والشكلية من المشاركين في البحث دون إكراه أو إغراء.
- يتعين احترام حقوق السرية والخصوصية للمشاركين في البحث.
- يلتزم الباحثون أيضاً بتبادل الفوائد المستخلصة من البحث مع المجتمعات المشاركة كعناصر في البحث. يعد التأكيد على إتاحة نتائج البحث بحرية وموضوعية عنصراً أخلاقياً مهماً بالإشارة لطبيعة مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا".

**ثانياً:** يلتزم الباحثون على الصعيدين التعاقدية والأخلاقي بالتجاوب مع الموجهات الأخلاقية التي يعتمدها أحد الداعمين الأساسيين لهذا البحث وهو المركز الدولي لأبحاث التنمية. كما تمت الإشارة آنفاً، فإن موجهات المركز الدولي لأبحاث التنمية تؤكد على أهمية الحصول على القبول المستوفي للشروط الجوهرية والشكلية، وضمان السرية، وتأكيد الحماية الخاصة للمجموعات الضعيفة مثل الأطفال. إن موجهات المركز الدولي لأبحاث التنمية أدرجت في عقد كل باحث في البند 4(أ) من مذكرة شروط المنحة، الملحق أ: النصوص والشروط الإضافية. تتمثل أهم هذه الشروط في الشرط الصريح الخاص بتمويل البحث إذ يؤكد على ضرورة تبيان الباحثين في تقاريرهم الختامية كيفية التجاوب مع الموجهات الأخلاقية الخاصة بالمركز الدولي لأبحاث التنمية.

**ثالثاً:** تقوم جامعة ويتواترسراند التي يُدار عبرها مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" بفرض مدونة سلوك على الباحثين. التفاصيل الخاصة بذلك متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://web.wits.ac.za/Academic/Research/Ethics.htm#code>. تضيف سياسة جامعة ويتواترسراند نقطة هامة للنقاش عن أخلاق البحث بالإشارة إلى التمييز بين المبحوثين ومجرد المخبرين: "في تلك المواقع من البحث التي يكون فيها الفرد بصفته كفرد (المبحوث) موضوعاً للبحث، فإن المشكلة المتوقعة من التكنيكات المتعدية على الغير، وانتهاك الخصوصية وما شاكل ذلك تعد واضحة المعالم. ... من جانبها، يبدو أن حالة "مجرد المخبرين" تمثل مشكلة أقل، لا سيما أنها تتجه لإشراك التواصل الاختياري ويمكن للمخبرين اختيار الامتناع عن التعاون. في الحقيقة هناك المزيد من الطرق البارعة لممارسة الضغط والذي قد لا يكون مقصوداً في الغالب. من الضروري للباحثين في الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية الذين تمتعوا بفرصة استخدام المخبرين أن يكونوا على علم بالمشكلات الأخلاقية التي يشكلها هذا الوضع. في هذا السياق، تعتبر موجهات جامعة ويتواترسراند مماثلة في المبدأ للموجهات التي تمت مناقشتها أعلاه.

**رابعاً وأخيراً:** ينبغي على الباحثين أن يبحثوا ويتجاوبوا مع المعايير الأخلاقية التي وضعتها الوكالات أو المنظمات ذات الصيت في الدول الخاضعة للدراسة. من الضروري الاتساق مع القوانين المحلية والمعايير والعادات والممارسات، وأفضل طريقة للتأكيد على هذا التجاوب تتمثل في التمسك بالموجهات المحلية. يتوقع أن يواجه باحثو الدول الخاضعة للدراسة تضارباً وتناقضاً بين عدد من المبادئ الموجهة أو أن يواجهوا غموضاً أخلاقياً في ظروف معينة. يجب إدراج هذه المشكلات في التقرير وحلها بالتعاون مع رئيس الباحثين في مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" ومدير الأبحاث في المشروع.

### 2.3 التحليل وإعداد التقرير

تؤدي العديد من مراحل التحليل وإعداد التقرير إلى وضع اللمسات النهائية الرسمية على البحث وجمع البيانات من المراحل التي مر بها البحث في عناصره السابقة من هذا المشروع. أولاً، سيكون هناك التحليل وإعداد التقرير على مستوى الدولة، وثانياً يتم التحليل المقارن على امتداد الدول التي شاركت في الدراسة (ستتم مناقشة ذلك في الجزء التالي، الجزء 2.4). على المستوى القطري، تقوم فرق البحث الخاصة بالدولة بتحليل البيانات النظرية وبيانات المقابلة من أجل الوصول إلى فهم لبيئة حق المؤلف فيما يتعلق بإتاحة مواد التعلم، وكيفية تغييرها. يُقصد بالتحليل المحلي أن يكون تجربة شاملة وتشاركية تستند على فهم قاعدي للوضع. يُطلب من باحثي الدولة تحليل العلاقة بين القانون كما يحدده العنصر النظري للبحث والممارسة كما يحددها العنصر الكيفي للبحث. بهذا يقدم التحليل المحلي فرصة للمواصلة بين البيانات القانونية والكيفية. يتعين على تقرير تقييم الدولة الناتج عن ذلك أن يظهر فهماً شاملاً لأثر حق المؤلف على إتاحة مواد التعلم في النظرية والممارسة.

ينبغي للباحثين بشكل عام صياغة تحليلهم في إطار موسع. يتضمن التحليل المحلي النظر في الأسئلة على غرار موضوعاتها المحددة. ربما يتمثل أكثر سؤال أساسي في بحث مدى تحقيق القانون أي أثر على ممارسات الشعوب فيما يتصل بإتاحة مواد التعلم. إن كان هناك أي أثر، بأي طريقة تم ولأي مستوى تحقق هذا الأثر؟ إن لم يكن هنالك أثر، لماذا؟ هل لبيئة حق المؤلف أثر إيجابي أو سلبي واضح حول إتاحة مواد التعلم؟

يتعين أن ينبثق من استنتاج هذا التحليل بحث عن أفضل السبل الفاعلة والكفيلة بخلق تغييرات في بيئة حق المؤلف في الدولة. ما هي الوضعية الحالية، والإمكانية المستقبلية لحق المؤلف لتعزيز توفير مواد التعلم؟ هل تعد فرص التغيير كبيرة في السياق المادي أم الرقمي؟ ما هو دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا السياق؟

بنفس القدر يجب أن يتمكن التحليل من إطلاع الباحثين عن أي من سلوكيات الجهات المعنية يجب التأثير فيها من أجل زيادة توفير مواد التعلم. هل يتعين إقناع صناعات السياسات، وحاملي الحقوق، والمؤسسات التعليمية أو بعض أو كل الجهات المذكورة أعلاه بتغيير سلوكها من أجل تحقيق التغييرات المرغوب فيها؟ ما هي ديناميكيات المساواة بين الجنسين في هذا السياق؟ ما هي صلة المساواة بين الجنسين بإتاحة مواد التعلم؟

إن التحليل وإعداد التقرير على المستوى القطري يمثل أهمية كبيرة للتحليل المقارن في كافة الدول المشاركة في الدراسة. مقابل هذه الخلفية، يفترض أن يتم التحليل وهيكته وتقديمه (في المراجعات القطرية) على غرار الفئات الكبيرة المحددة في الجزء 2.1. على سبيل المثال، يجب إعداد التقرير المتضمن البحث والتحليل للنتائج القطرية حول القضايا المتعلقة بالالتزامات الدولية. بناء عليه، ينطلق التحليل وإعداد التقارير من المرحلة النظرية (القوانين السائدة وبيئة المسائل الدولية) إلى الممارسة (استخلاص الحقائق من البيانات الكيفية) لتوضيح كيفية التجاوب مع الالتزامات الدولية أو عدم التجاوب والآثار وترجمتها إلى ممارسة.

على المستوى المقارن في كل الدول، يتمثل الهدف في تحديد ومقارنة أفضل وأسوأ الممارسات فيما يتعلق بحق المؤلف وإتاحة مواد التعلم. بتحديد أفضل الممارسات (والمعالم)، يُمكن تقرير المراجعة المقارنة وتقارير الدول الفردية للباحثين من تقديم التوصيات الملموسة إلى صانعي السياسات وحاملي حق المؤلف والجهات ذات الصلة حول كيفية إجراء أفضل الإصلاحات في سياسة حق المؤلف والقانون لخدمة مصالح المجتمعات التعليمية. ستتم هذه العملية الخاصة بالتوصيات خلال مرحلة التوزيع والحوار حول السياسات في كل دولة.

لتلخيص الأمر، تقوم فرق الدولة بإعداد وتقديم تقريرين استناداً على بحثها وهما:  
أ) تقرير الدولة - وهو تقرير بحث مفصل يغطي ما تم إنجازه والنتائج التي تم التوصل إليها.

ب) موجز تنفيذي للسياسة - وهي ورقة السياسات تتضمن توصيات معينة حول السياسات بناء على النتائج التي توصل إليها فريق الباحثين من كل دولة (يجوز لهذا الموجز أيضاً في بعض الحالات أن يستخلص من النتائج التي تم التوصل إليها في الدول الأخرى التي خضعت للدراسة).

#### 2.4 عنصر المراجعة المقارنة

عند قيام باحثي الدولة بتسليم مسودة تقرير المراجعة الأول والمختصرات التنفيذية الخاصة بالسياسات، يقوم الباحثون المشاركون في مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" بقيادة رئيس الباحثين والمستشارين بإجراء مراجعة مقارنة في كل الدول. يبحث التحليل المقارن أوجه الشبه والاختلاف بين الدول المشاركة في الدراسة.

تتم المقارنات على مختلف المستويات ابتداء من المستوى العام إلى الخاص. على سبيل المثال، ربما تكشف المراجعة المقارنة، من الناحية الفرضية، أن قوانين حق المؤلف في أوغندا وجنوب إفريقيا متشابهة، بينما الممارسات في كلا الدولتين مختلفة. أو فرضياً يمكن أن توضح المقارنة أن قوانين حق المؤلف في السنغال والمغرب مختلفة عن بعضها البعض، بينما الممارسات متشابهة. هذه الآراء يمكن فقط التوصل إليها عبر التحليل المقارن، مما يقدم أدلة موضوعية حول المحددات المتوقعة لتحسين إتاحة مواد التعلم في الدول الإفريقية أو الحد منها.

إن الهدف الأساسي للمراجعة المقارنة هو تحديد القوانين النموذجية وأفضل الممارسات بين الدول المشاركة في الدراسة. يتمكن الباحثون في الدول من الاستفادة من الأمثلة والدروس في الدول الأخرى لتحديد ما هو ممكن فيما يتعلق بحق المؤلف وإتاحة مواد التعلم في الدول التي شاركت في الدراسة. تتمكن هذه الدراسة المقارنة من تشجيع الدول في داخل إفريقيا على الاتصال ببعضها البعض بشأن تحديد تأثير بيئات حق المؤلف على إتاحة مواد التعلم، مما يؤدي إلى حوار حول السبل الفعالة والناجعة للعمل نحو تحقيق رؤية بيئات حق المؤلف التي من شأنها زيادة توفير مواد التعلم.

يجوز أن تساعد المراجعة المقارنة أيضاً على تحديد أكثر الاستراتيجيات الفاعلة لتنفيذها في مرحلة نشر المعلومات والحوار حول السياسات بمشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا". ربما يتمكن أعضاء المشروع من استخدام النتائج المتمخضة عن المراجعة المقارنة لتحديد أي من الشركاء المباشرين الذين ينبغي التأثير عليهم لتحقيق أهداف المشروع، ولتحقيق التغييرات المطلوبة في سلوك هؤلاء الشركاء. تساعد المراجعة المقارنة على إتباع نهج قائم على الأدلة نحو الحوار بشأن السياسات.

#### 3. عنصر النشر والحوار حول السياسات

يهدف المشروع للوصول إلى صانعي السياسات وتشجيع التغييرات المتدرجة في السياسات. أشار هاني وآخرون (2002) لنموذج التدرجية كواحد من السبل الرئيسية لتحقيق التغييرات في السياسات. إتباعاً لهذه الرؤية التدرجية، ينظر المشروع إلى تغيير السياسة باعتبارها أمراً لا يمضي على وتيرة واحدة، بل يتأثر بالشد والجذب، وتحقق المشروع بأن نتائج مساعيه في إطار صناعة السياسات يتوقع أن تؤدي إلى إحداث أثر مستمر لسنوات كثيرة بعد إنجاز عمل المشروع.

هذه الرؤية الخاصة بتغيير صنع السياسات هي التي أكدت على اختيار المشروع لنهج تخطيط النتائج مقابل التصميم المقصود والمراقبة التابعة للمشروع. ورد تخطيط النتائج على نحو مفصل أدناه، وهو يركز على أهمية تحقيق تغيير السلوك (حتى لو كان تغييراً طفيفاً) بين الجهات المستهدفة (الشركاء المباشرين)، حيث أن فكرة التغييرات الطفيفة حالياً يمكن أن تؤدي إلى تغييرات أكثر عمقاً في المستقبل.

في سياق مناهج الاتصالات البحثية، يسعى مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" إلى الاستفادة من خمسة مناهج محددة في برنارد وآخرين سنة 2007 وهي قد وردت في (2007:11):

- القنوات الأكاديمية وقنوات الاتصالات العلمية
- الإشراف المباشر للجهات المعنية
- تحويل البحث إلى صيغ أكثر سهولة
- قنوات الاتصالات الإلكترونية
- الاتصال عبر مضاعفات المعرفة

حاول المشروع تطوير إستراتيجيته للتأثير على السياسات في مراحلها الأولى وجعلها عنصراً مكماً لعملية البحث، مقابل جعل الإستراتيجية "نشاطاً يأتي في نهاية المشروع"، (برنارد وآخرون، 2007:6).

### 3.1 مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" والتأثير

يهدف المشروع للتأكيد على أن أدلة البحث المستنبطة يجب أن تجد طريقها إلى الجهات المعنية المسؤولة عن صناعة السياسات، ولتسجيل/مراقبة التغييرات السلوكية بين هذه الجهات المعنية. حين اكتشاف التغيير السلوكي، يمكن إيداع حدوث "التأثير"، حتى إن كان هناك فهم بأن التغيير السلوكي بين الجهات المعنية المسؤولة عن صنع السياسات جاء نتيجة لعدد من العوامل.

#### 3.1.1 التأثير الدولي

يتعين بذل الجهود للتأكيد على أن نتائج البحث المتمخضة عن المشروع تجد طريقها، عبر عناصر المجتمع المدني، وبعثات الدول في جنيف، والمنظمة الدولية للملكية الفكرية، إلى مباحثات الأجندة التنموية الهادفة لتعزيز نهج موجه نحو التنمية في التعامل مع حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية الأخرى. بالإضافة لذلك، ينبغي نشر نتائج بحث المشروع في المطبوعات الدولية، والمواقع الإلكترونية الدولية عبر الموقع الإلكتروني للمشروع: [www.aca2k.org](http://www.aca2k.org).

يجب إتاحة كل نتائج البحث المنبثقة عن المشروع على الموقع الإلكتروني وعلى المواقع المفتوحة للجميع وذات المحتويات المفتوحة بموجب التراخيص الإبداعية العامة (BY-SA) (إسناد الابتكار لمنشئه - التبادل بين القراء) والتي تشجع التوزيع واسع النطاق، والنسخ، والاستعمال، والتكيف للمواد.

#### 3.1.2 التأثير القطري والإقليمي في إفريقيا

على المستوى القطري، يشترك الباحثون في كل دولة من الدول المشاركة في الدراسة، إثر اكتمال تقارير بحوثها في منتصف 2009، عبر استضافة سمنارات الحوار الوطني حول السياسات مع تلك الجهات التي يتوقع أن يكون لها تأثيراً كبيراً على عمليات السياسات والتي تحتاج لبناء القدرات - تتضمن تلك المؤسسات التي أدرجها أولوو (2002:67) مثل مؤسسات التعليم العالي، والحكومات المحلية، والهيئة القضائية، والخدمة المدنية، والبرلمانات (بينما

أشار إلى أن المزيج ربما يختلف من دولة إلى أخرى) - لضمان أن النتائج تعود بالفائدة على إدارة السياسات بما يشمل تغيير السياسات، إن أمكن.

### 3.2 مراقبة التأثير على السياسات - نهج مخطط النتائج

لتحقيق رؤيته ورسالته وأهدافه، تبنى مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" أسلوب مخطط النتائج في تصميم المشروع والمراقبة. يسعى مخطط النتائج لتوثيق تغيير السلوك (النتائج) بين شركاء المشروع<sup>3</sup>. كما تم شرح التفاصيل من قبل مؤلفي مخطط النتائج وهم إيرل وكاردين وسموتيلو، ترتبط النتائج "بالتغييرات في السلوك، والعلاقات، والنشاطات، أو الأفعال بين الناس والمجموعات والمنظمات الذين يرتبط بهم البرنامج ارتباطاً مباشراً" (إيرل وآخرون، 2001).

وحيث أن الهدف العام للمشروع يتمثل في التأثير على صناعة السياسات المتعلقة بحق المؤلف عبر تمكين الجهات ذات الصلة، يعد مخطط النتائج آلية قيمة لمضاعفة التأثير على الجهات المعنية وعمليات السياسات. يُمكن مخطط النتائج أيضاً المشروع من تطوير نظم مراقبة مؤهلة لتدوين تغييرات السلوك بين الجهات ذات الصلة (والتي يشار إليها أيضاً باسم "الشركاء المباشرين" في مفردات مخطط النتائج). يشمل الشركاء المباشرين في المشروع كافة الجهات المعنية التي يتواصل معها باحثوا المشروع خلال النشاط الميداني، ونشر نتائج البحث والحوار حول السياسات. تتضمن النشاطات الأولية (التدقيقات البيئية في الدولة) في كل دولة أعمال الفكر في بيئة سياسات حق المؤلف وتطوير قائمة بكل الشركاء المباشرين. تقوم فرق البحث في كل دولة بالموائمة بين نشاطات الدولة والنتائج وما اتفق عليه الشركاء المباشرين كفريق.

يتضمن التدقيق البيئي مرحلة التعريف الأولي للشركاء المباشرين وخلق قائمة بالشركاء المباشرين والتخطيط لنتائج معينة متعلقة بالشركاء المباشرين. لا تعد المعلومات المنبثقة عن التدقيق البيئي (ومعلومات مخطط النتائج بشكل عام) مجموعة بيانات تطبيقية ابتدائية لهذه الدراسة بل يتعين التفكير فيها كمعلومات تعكس الخلفية العامة الضرورية والتي تستخدم في دعم النشاطات الميدانية. على سبيل المثال، إن دعت الضرورة، تصلح قائمة الشركاء المباشرين كنموذج اختبار عينات لتحديد واختيار المبحثين الأساسيين للمقابلات. يركز جزء من مقابلات تقييم الأثر التي تجري في كل دولة، كما تمت الإشارة لذلك آنفاً، على مؤسسة تعليمية معينة (جامعة أو مؤسسة تعليم عالي). إذا لم ترغب المؤسسة المحددة في المشاركة، تبحث صيغة مخطط النتائج أسباب ذلك والإستراتيجيات الممكنة لإقناع المؤسسة بالمشاركة. إن الجهات المعنية المحددة والتي أجريت معها المقابلة في سياق مقابلات تحديد الأثر، من الراجح أن تكون، ولكن ليس بالضرورة أن تكون، هي الجهات الشريكة المباشرة، باستخدام مصطلح مخطط النتائج، وهناك حاجة لقيام الباحثين بمراقبة سلوك هذه الجهات الشريكة على ضوء النتائج المرغوب في تحقيقها وعلامات التقدم المحرز وفقاً لمخطط النتائج. في إطار مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا"، تُدار نشاطات مخطط النتائج عبر عنصرين ولكنها تكون أكثر وضوحاً في عنصر نشر المعلومات والحوار حول السياسات. تكون قائمة الشركاء المباشرين هدفاً أولياً لنشاطات الحوار حول السياسات.

بناء على النتائج المنبثقة من البحث والدروس المستفادة من الحوار مع الشركاء المباشرين، يشارك الشركاء المباشرين الآخرين في الحوارات المنعقدة بعد البحث، لا سيما في إطار سمنار الحوار الوطني حول السياسات والذي يتم في كل دولة تتم فيها الدراسة. يراقب المشروع أيضاً الشركاء خلال فترة نشر المعلومات والحوار حول السياسات (في الأشهر

<sup>3</sup> للاستعراض العام حول الموضوع، أنظر إيرل وآخرين (2001)

الأخيرة من هذه المرحلة) بهدف التأثير على البيئة الواسعة لحق المؤلف ولصالح إتاحة المعرفة بكافة أشكالها.

### 3.3 بناء المعرفة العامة

من المثبت أن المعلومات المتعلقة بإتاحة المعرفة وحق المؤلف نادرة، خاصة في العالم النامي. بينما ستكون المعرفة العلمية المستخلصة من مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" متاحة للجمهور، لكنها تعتبر معرفة متخصصة. هنالك فرصة قائمة بشأن المساهمة في تحقيق المعرفة العامة في إطار تفاصيل المعرفة المتخصصة بالإضافة إلى ملخصات المراجعة والتحليل المعدة بالصيغة المناسبة للاستهلاك العام.

إن خلق عدة أشكال من المعرفة العامة يعد نتاجاً ضرورياً للمشروع، وهو يعتبر عاملاً رئيسياً في تشجيع العمل المستقبلي في هذا المجال. في هذا الإطار، يخضع العلم والوثائق المتحصل عليها كنتائج لرخصة المحتوى المفتوح، كما وصف سابقاً. أيضاً ستكون كل المصادر الثانوية التي استخدمت في الأبحاث خلال عمل المشروع (مثل السوابق القضائية) متاحة علناً عبر الموقع الإلكتروني لمشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا".

بالإضافة لذلك، يسعى المشروع لتعزيز الجهد العلمي وبناء المعرفة المتخصصة في هذا المجال، من غير المشكوك فيه أن المعرفة محدودة جداً حالياً أمام الجمهور حول العلاقة المتقاطعة الهامة بين حق المؤلف وإتاحة المعرفة. لهذا يُشجع الباحثون على إنشاء مواقع الكترونية توثق قانون حق المؤلف في دولهم مرفقة بالتحليل والأساس التطبيقي لذلك وإتاحة ذلك على منابر المعرفة العامة مثل ويكيبيديا (Wikipedia) على الموقع الإلكتروني: ([www.wikipedia.org](http://www.wikipedia.org)). إن المقالات التي تتضمن مداخل مرجعية والإشارة للجهود العلمية ونتائج البحث الذي يقوم به مشروع "حق المؤلف وإتاحة المعرفة في إفريقيا" تساهم بشكل كبير في تطوير الوعي العام حول إتاحة المعرفة وعلاقتها بحق المؤلف. يقترح على الحد الأدنى إنشاء موقع الكتروني واحد لكل دولة شاركت في البحث وتزويد الموقع بالحقائق الروابط والإحصاءات والتحليلات.

Alternative Law Forum (ALF), "Review of the Proposed Amendment to the Indian Copyright Act," (2006) submission to the Government of India,  
<[http://www.altlawforum.org/copyright\\_amdt](http://www.altlawforum.org/copyright_amdt)>

Geoff Barnard, Liz Carlile & Deepayan Basu Ray, *Maximising the Impact of Development Research: How Can Funders Encourage More Effective Research Communication?* (January 2007) Institute of Development Studies (IDS), DFID & IDRC, University of Sussex, Brighton, UK, <<http://www.ids.ac.uk/ids/bookshop/outputs/MaxDevResearch.pdf>>

Centre for Social Media *The Cost of Copyright Confusion for Media Literacy* (2007), School of Communications, American University,  
<<http://mediaeducationlab.com/pdf/Final%20CSM%20copyright%20report.pdf>>

Consumers International Asia Pacific, *Copyright and Access to Knowledge: Policy Recommendations on Flexibilities in Copyright Laws* (2006), Kuala Lumpur,  
<[http://www.soros.org/initiatives/information/focus/access/articles\\_publications/publications/copyright\\_20060602/copyright\\_access.pdf](http://www.soros.org/initiatives/information/focus/access/articles_publications/publications/copyright_20060602/copyright_access.pdf)>

Copy/South Research Group, *The Copy/South Dossier* (2006), <<http://www.copysouth.org/>>

Peter Drahos, "Access to Knowledge: Time for a Treaty?" *Bridges* 9(4) (April 2005), ICTSD,  
<<http://www.ictsd.org/monthly/bridges/BRIDGES9-4.pdf>>

Sarah Earl, Fred Carden & Terry Smutylo *Outcome Mapping: Building Learning and Reflection Into Development Programs* (2001), pamphlet, IDRC,  
<[http://www.idrc.ca/uploads/user-S/10905196191om\\_pamplet\\_final.ppt](http://www.idrc.ca/uploads/user-S/10905196191om_pamplet_final.ppt)>

Stephen Hannay *et al.* (2002), as cited in Geoff Barnard *et al.* (2007)

Dele Olowu, "Governance, Institutional Reforms and Policy Processes in Africa: Research and Capacity-building Implications," in Dele Olowu & Suamana Sako, eds., *Better Governance and Public Policy: Capacity Building for Democratic Renewal in Africa* (Kumarian Press, Bloomfield, CT, 2002) 53-71.

Achal Prabhala & Tobias Schonwetter, *Commonwealth of Learning Copyright Audit* (December 2006), Commonwealth of Learning (CoL),  
<<http://www.col.org/colweb/webdav/site/myjahiasite/shared/docs/COLCopyrightAudit.pdf>>

Andrew Rens, Achal Prabhala & Dick Kawooya, *Intellectual Property, Education and Access to Knowledge in Southern Africa* (2006), TRALAC Working Paper No, 13, ICTSD, UNCTAD and TRALAC,  
<[http://www.tralac.org/pdf/20061002\\_Rens\\_IntellectualProperty.pdf](http://www.tralac.org/pdf/20061002_Rens_IntellectualProperty.pdf)>

UNDP, "UNDP Human Development Index" (2007), in *Human Development Report 2007*,  
><http://hdrstats.undp.org/indicators/7.html><